مَدُّ فضاء النفوذ: إيران وعراق ما بعد صدام (2003–2011)

محمد فوزي علي (*)

الملخص

شهدت منطقة الخليج العربي – التي هي في القلب من الشرق الأوسط – خلال القرن العشرين صراعا على الهيمنة الإقليمية بين إيران والعراق، في تجلٍّ للتجاذبات بين الحضارتين الفارسية والعربية. وقد تعرضت التوازنات في المنطقة للتغير بشكل جذري مع غزو الولايات المتحدة للعراق في العام 2003. فقد أعطى الغزو الأميركي، والذي أدى إلى سقوط نظام صدام حسين، فرصة فريدة من نوعها لإيران لإعادة صياغة دورها داخليا وإقليميا. وكان من بين أهم نتائج الحرب اغتنام إيران الفرصة لتتمدد إستراتيجيا في الشرق الأوسط ككل وفي منطقة الخليج بصفة خاصة، محققة تفوقا حاسما على العراق. وقد بدأت الإدارة الإيرانية بعد غزو العراق في إعادة هيكلة علاقاتها مع بغداد. وانتهجت طهران – على نطاق واسع – مستفيدة من الفراغ الأمني في العراق، سياسة حاولت فيها التأثير في القطاعات السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية في جارتها.

وقد ترتب على صعود القوى الشيعية في العراق، والذي أعقب عملية الاجتياح الأميركي، انقلاب في العلاقات الإيرانية – العراقية. وقد وجَّهت إيران سياستها في العراق – في السياق الجديد – نحو طرح العداوات التاريخية بين البلدين جانبا، وتطوير علاقاتها بالجماعات الشيعية العراقية، وحاولت فرض نفوذها على الشأن الداخلي العراقي، مستندة إلى علاقاتها الوثيقة بالمكون الشيعي في العراق، بغية الحيلولة دون إسقاط الولايات المتحدة للنظام في طهران أو الإضرار بالأمن القومي الإيراني. وتعكف هذه الورقة على دراسة جذور السياسة الإيرانية تجاه العراق خلال فترة الاحتلال الأميركي (2003 – 2011)، ودور الهوية، والتصورات الإيرانية والعراقية، وأهداف طهران وإستراتيجياتها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: إيران – العراق – صدام حسين – الشيعة – الولايات المتحدة

* مدرس بقسم اللغات الشرقية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس
muhammad.fawzy@art.asu.edu.eg

Expanding Influence:
Iran and Post-Saddam Iraq (2003 -2011)

Muhammad Fawzy

Abstract

The Arabian Gulf, regarded as the "heart" of the Middle East, witnessed the struggle of regional hegemony that took place between Iran and Iraq, which are the two important representatives of Arabic and Persian culture, during the 20th century. The balances in the area changed drastically with the United States of America's (USA) invasion of Iraq in 2003. The US invasion leading to Saddam Hussein's overthrow provided Iran with a unique opportunity to reshape its national and regional position. One of the most important results of the war is that Iran, seizing the opportunity for strategic expansion in the Middle East in general and in the Arabian Gulf in particular, attained indisputable supremacy against Iraq. After the invasion of Iraq The Teheran administration started to reshape its relations with Iraq. By taking advantage of the security vacuum in Iraq, Tehran has been employing a broad policy that tries to manipulate its neighbour's political, military, religious, and economic sectors.

As the Iraq War gets stalemated, the Shiite force's rising in Iraq has transformed Iran-Iraq relations. In this new situation, Iran has shifted its Iraq policy in order to eliminate the traditional hostilities between the two nations and to develop its connections with Iraqi Shiite groups. Relying on its close ties with the Iraqi Shiites, Iran is trying to exert its influence on the Iraqi internal affairs so as to prevent the U.S. from changing Iran's political system and threatening Iran's national security. This paper will examine the roots of Iran's foreign policy towards Iraq under American occupation (2003–2011), the role

of identity, Iraqi and Iranian perceptions, and Tehran's goals and various strategies.

Keywords: Iran, Iraq, Saddam Hussein, Shiites, USA

المقدمة

قدم إسقاط الأميركيين لنظام صدام حسين في العام 2003 فرصة تاريخية للجمهورية الإيرانية للسيطرة على مقدرات العراق (خصمها التاريخي العنيد)، والانفراد بملء الفراغ الذي خلفه انهيار الدولة العراقية ومؤسساتها، لتكون إيران المستفيد والرابح الأكبر من النتائج الكارثية التي خلفها الاجتياح الأميركي للعراق.[1] لقد كان الأميركيون هم من حاربوا، لكن الإيرانيين هم من انتصروا في بلاد الرافدين، ولتتحول العراق بالأخير إلى حديقة خلفية للإيرانيين.

وبداية فقد تواطأت طهران – تحت ستار حيادها المزعوم تجاه التحرشات الأميركية بالعراق – مع الأميركيين، ولم تحرك ساكنا طوال فترة العمليات العسكرية الأميركية التي انتهت باحتلال العراق، بل إنها أمَّنت دعم الأحزاب والقوى الشيعية للغزو، منتظرة تقاسم الكعكة العراقية مع واشنطن، بعد أن قايضتها بالسكوت على غزو العراق مقابل أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة بعد إخراج الأميركيين لبغداد من المعادلة الإقليمية.

ومع اجتياح العراق وبدعم من الإيرانيين انفتح صندوق باندورا الممتلئ بالشرور وخرج جنِّيُّ المذهبية من قمقمه، لينهار التوازن الطائفي الهش في البلاد، ولتنجح طهران في طوئفة العراق بامتياز بعد إدخال البلاد في دوامة صراع سني – شيعي مصطنع، لعبت أجهزة الاستخبارات الإيرانية الدور الأكبر في هندسته عبر دعم تيارات التشيع السياسي وتمويل وتسليح وتدريب ميلشياته المسلحة، لينتهي الأمر بوصول طيف التشيع السياسي على تنوع فصائله إلى سدة الحكم في العراق، محكما قبضته على مؤسسات الدولة العراقية وأجهزتها، ومهيمنا على المشهد السياسي العراقي برمته، ليحكم بلاد الرافدين بالوكالة عن الإيرانيين.[2] ثم ليتعزز النفوذ الإيراني في العراق مع انسحاب القوات الأميركية في العام 2011.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد ديناميكيات وآليات التدخل الإيراني في العراق خلال فترة الاحتلال الأميركي للبلاد (منذ التاسع من إبريل نيسان من العام 2003 حتى مغادرة آخر رتل من المدرعات الأميركية العراق عابرا الحدود مع الكويت في الثامن عشر من ديسمبر كانون الأول من العام 2011)، تلك الفترة التي شهدت منعطفا تاريخيا خطيرا وفارقا في العلاقات الإيرانية – العراقية، وكان من تبعاتها حدوث اختلال هائل في موازين القوى الإقليمية، لتصبح إيران اللاعب الأهم والأقوى في المنطقة بعد انهيار الدولة العراقية وتحطُّم جيشها وتفكيك قوتها

العسكرية.

ويتخذ هذا العمل من المنطلقات المعرفية والأطروحات المؤسِّسة لنظرية الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) في العلاقات الدولية Neorealism[3] إطارا مفاهيميا للبحث والتحليل والتفسير. وصولا إلى قراءة للسياسات الإيرانية تجاه العراق – في ظل بنية للنظام الإقليمي تتسم بالفوضوية – من حيث كونها صراعا من أجل القوة ارتبط بتعزيز المصالح الوطنية وحماية الأمن القومي وتعظيم المكاسب، في حرص على التوفيق بين الوسائل المتاحة، والأهداف المنشودة. وبعامة، فقد كان مفهوم "المصلحة القومية" – الذي ديست من أجله كل الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية – هو الهدف النهائي دائما ومحور الارتكاز والقوة الرئيسة المحركة لسلوك وممارسات إيران تجاه العراق خلال الفترة موضوع الدراسة.

لقد نظرت إيران المتماسكة والطامحة إلى العراق الضعيف المحتل باعتباره أرضا مستباحة ومجالا مفتوحا لممارسة نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي والديني والثقافي، متطلعة في الأخير إلى تحويل العراق إلى دولة تابعة عبر عملية تدريجية من اللبننة والبلقنة. وقد حرص الإيرانيون بمرور الوقت على زيادة استخدامهم للقوة الناعمة في العراق، مع ارتفاع كفاءة قوات الأمن العراقية وظهور مؤشرات على بداية تماثل الدولة العراقية للتعافي، مما زاد من صعوبة إظهار طهران لقوتها الصلبة ونفوذها من خلال الميلشيات والمسلحين الشيعة الذين دائما ما رعتهم الجمهورية الإيرانية. وقد لجأت إيران من أجل تفعيل قوتها الناعمة في العراق إلى السعي لاستقطاب المكون الشيعي العراقي وحشده للاصطفاف خلف مشروع ولاية الفقيه الإيراني، واستمالة بعض مراجع الشيعة في النجف، وتعزيز نفوذها الاقتصادي واستثماراتها في البلاد، كما حاولت التأثير في الرأي العام العراقي عبر استخدامها للمال السياسي في تمويل عدد من الصحف والقنوات الفضائية وغيرها من وسائل الميديا.[4]

1- عشية احتلال العراق 2003

عندما بدا الاجتياح الأميركي للعراق وشيكا، اتجهت إيران إلى اتخاذ عدة خطوات مهمة لتضمن لنفسها دورا مؤثرا في عراق ما بعد البعث.[5] وعلى الرغم من التصريحات الإيرانية المعارضة للتدخل العسكري الأميركي،[6] فقد كان الإيرانيون حريصين في وقت مبكر على إعداد ترتيباتهم لسيناريو سقوط صدام حسين، ولم يتوانوا عن تقديم المساعدة لجماعات المعارضة العراقية. وفي يناير كانون الثاني 2003، رحبت طهران بمجموعة من قادة المعارضة العراقية المدعومين أميركيا – وكان من بينهم أحمد الجلبي، أحد المناصرين والعرابين البارزين لتدخل واشنطن العسكري – للتخطيط لمرحلة ما بعد البعث في العراق.

كما أرسلت دول أخرى في المنطقة ممثلين إلى طهران للاجتماع مع زعماء المعارضة العراقية. ففي الحادي عشر من يناير كانون الثاني 2003، التقى نائب رئيس الوزراء الكويتي مسئولين إيرانيين واقترح عقد لقاء يجمعه بمحمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق؛ الذي كان يتخذ من إيران مقرا رئيسا له.[7]

وقد عُقِد في طهران المؤتمر الأبرز – في تلك الفترة – والذي جمع بين عدد من زعماء المعارضة العراقية في المنفى (ما يزيد على اثنتي عشرة شخصية بارزة منهم) ورجال الدولة الإيرانيين، واستمر لعدة أيام من أواخر يناير كانون الثاني، وتم فيه التخطيط لدخول المعارضة إلى شمال العراق. وعرض الإيرانيون على قادة المعارضة العراقية السماح لهم بدخول مناطق الحكم الذاتي الكردية عبر الحدود الإيرانية، قبل بدء الاجتياح الأميركي.[8]

وقد تواصلت مؤتمرات المعارضة واجتماعاتها حتى شهر مارس وقبل بداية الغزو الأميركي بأيام قليلة. وفي السادس من مارس آذار 2003، استضافت طهران مؤتمرا آخر لقادة المعارضة العراقية، كان عنوانه "مستقبل شيعة العراق"، اقتصر على الجماعات الشيعية المعارضة. وكان الهدف من المؤتمر التأكيد على وحدة الصف الشيعي في عراق ما بعد البعث، وتقديم تطمينات لعرب العراق السنة إزاء حالة عدم الارتياح التي بدأت تظهر بشائرها بينهم من تولي حكومة شيعية مقاليد الأمور في العراق الجديد. وقد أكد نوري المالكي – رئيس وزراء العراق فيما بعد – في تصريحاته أن شيعة العراق لن يحمّلوا مواطنيهم من العرب السنة تبعات ممارسات صدام حسين.[9] وأيا ما كان الأمر فإن ترحيب طهران الموصول باجتماعات فصائل المعارضة العراقية ومؤتمراتها، يلقي الضوء على جانب من أبعاد تورط الدولة الإيرانية وتواطئها في إسقاط النظام الحاكم في العراق.

لقد رحبت إيران بإسقاط نظام صدام حسين، لكنها لم تكن تريد أن تجني الولايات المتحدة ثمار هذا السقوط. لكن كما كان عليه الحال في حرب تحرير الكويت في العام 1991، فقد تبنت إيران موقفا، وإن كان يدعم هدف الولايات المتحدة بالأخير، إلا أنه يعارض وسائلها في الوصول إلى الهدف المنشود. فقد كانت لدى إيران مخاوف عميقة من أن تكون بين شقي رحى القوات الأميركية ذات التواجد الكثيف في أفغانستان والأخرى المتوقع تمركزها في العراق بعد سقوط نظام صدام.[10] لكن على الرغم من التخوفات الإيرانية، فقد قدم الغزو الأميركي فرصة غير مسبوقة لحلفاء إيران المخلصين في العراق ليصلوا إلى سدة الحكم في بغداد وينفردوا بالاستحواذ على السلطة في العراق الجديد.

2- السياسة الإيرانية تجاه العراق: المحددات والأطر

مرت علاقات الجمهورية الإيرانية بالعراق بمراحل وخبرات صعبة

وعصيبة. وقُدِّر للحرب بين البلدين (1980 – 1988) أن تكون واحدة من أعنف الحروب وأكثرها تدميرا ودموية في المنطقة بأسرها في التاريخ الإنساني المعاصر. وعلى الرغم من أن إيران استطاعت أن تنأى بنفسها بعيدا عن الصراع في حرب الخليج الثانية (عملية عاصفة الصحراء) [17 يناير كانون الثاني – 28 فبراير شباط 1991] ضد العراق، فإن العلاقات الإيرانية – العراقية ظلت أسيرة لذكريات سنوات الحرب المريرة بين البلدين. ومع تعاظم الأطماع الإيرانية في منطقة شط العرب (اروند رود؛ التسمية الفارسية)، وكذلك في النفط العراقي وآباره التي يقع قطاع كبير منها في الجنوب قرب الحدود الإيرانية،[11] ومحاولة إيران اللعب على وتر الطائفية وحشد المكون الشيعي في العراق للاصطفاف في معسكر ولاية الفقيه الإيراني ولصالح مشروع الإحياء الصفوي الجديد، دخلت العلاقات بين البلدين في منعطف معقد وحاسم.

ويسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تعمق التحولات الرئيسة والهيكلية التي مرت بها السياسة الإيرانية تجاه العراق منذ سقوط بغداد في أيدي الأميركيين في التاسع من إبريل نيسان من العام 2003 حتى خروج آخر جندي أميركي من العراق في الثامن عشر من ديسمبر كانون الأول من العام 2011، بدءا بتبني إيران لما أسمته "بسياسة الحياد النشط"[12]، والتي انطوت في حقيقتها على تدخل حذر ومتريث شيئا ما، مع سعي دؤوب من جانب الأميركيين والإيرانيين على حد سواء من أجل التكريس لحالة من الفوضى الخلاقة في العراق[13]، وانتهاء "بسياسة التدخل الممنهج" التي مارسها الساسة الإيرانيون تجاه بلاد الرافدين في الفترة التي تلت العام 2005 حتى نهاية الاحتلال الأميركي للعراق، والتي تزامنت مع هيمنة جماعات وأحزاب التشيع السياسي الموالية والممولة من طهران على مؤسسات الدولة العراقية الجديدة عقب الفوز الذي حققته في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول من العام 2005، في ظل انحسار تدريجي للوجود والدور الأميركي في العراق، ودلائل واضحة على فشل السياسات الأميركية في البلاد.

2-1- التدخل الحذر والتكريس للفوضى الخلاقة (2003 – 2005)

منذ وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، اتجهت إيران إلى انتهاج سياسة حذرة تجاه العراق اتسمت إلى حد كبير بالتلون والنفاق والدهاء والمرونة. فخلال المرحلة الأعنف مما أُطلِق عليه "الحرب على الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة، والتي كان من بين نتائجها غزو العراق واحتلاله، تبنت السياسة الإيرانية تجاه العراق إستراتيجية تبقي جميع الخيارات مفتوحة طالما ظل مستقبل العراق يكتنفه الغموض والضبابية.

وقبيل عملية غزو العراق وأثناءها انتهجت طهران ما أطلقت عليه سياسة

قوامها "الدبلوماسية الوقائية"[14] "والحياد النشط أو الفعال"، في تعبير مهذب عن توجهاتها الحذرة للتدخل في الشأن العراقي، دون الدخول في صراع مفتوح مع الغازي الأميركي.[15] وقد أدانت القيادة الإيرانية عملية التغيير القسري للنظام السياسي في العراق بأيدٍ أميركية. وفي الوقت نفسه، امتنعت عن التدخل بصورة مؤثرة في مجريات عملية الغزو الأميركي.

وفي أعقاب الاجتياح الأميركي، تبنت إيران سياسة تقوم إلى حد كبير على دعم ما أسمته تحقيق "استقرار مُوجَّه" في العراق، مخفية خلف هذا الشعار تورطها الكبير في نشر الفوضى في الجارة المحتلة. وكانت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في العراق المحتل متشعبة ومتنوعة وبدت في بعض الأحيان وكأنها يصعب التوفيق بينها. فقد كانت إيران تفضل أن ترى العراق الجديد موحدا ومستقرا، على أن يكون عاجزا وضعيفا في الوقت نفسه. كما كانت القيادة الإيرانية تهدف إلى توريط القوات الأميركية في مستنقع الاضطرابات الداخلية في العراق، ولكن على ما يبدو فإنها لم تكن تود أن ترى العراق رهنا لفوضى تستعصي على السيطرة. ومع أن إيران كانت تفضل إجراء انتخابات ديمقراطية في العراق، لكنها لم تكن بالضرورة تحبذ قيام نظام ديمقراطي حر في بغداد. وفي الوقت الذي كانت تأمل فيه القيادة الإيرانية في هيمنة المكون الشيعي على مقاليد الأمور في بلاد الرافدين، فإنها كانت تخشى في الوقت نفسه من أن تؤسس هذه الهيمنة لنظام شيعي ديني منافس يحمل بذور الطائفية والتناحر والاستقطاب في المجتمع العراقي.

وتأسيسا على ذلك، فقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق خلال فترة الاحتلال الأميركي تجمع بين أنماط من التعاطي بدت مختلفة، بل ربما متناقضة في بعض الأحيان. فقد توازت توجهات التعاون مع الولايات المتحدة – التي كان من بين تجلياتها الدعم المشترك لجهود تحقيق الاستقرار في العراق وبعض الترتيبات الثنائية في إطار محدود وضيق – مع دعم إيراني متزامن للقوى الراديكالية وشبه العسكرية في العراق.[16]

لقد بدت السياسة الإيرانية تجاه العراق في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سياسة تقوم على الردع وتعمل في الوقت نفسه على الإبقاء على الأوضاع القائمة على ما هي عليه، هادفة من وراء ذلك إلى عدم الإخلال بالتوازنات السياسية والجيوستراتيجية في منطقة الخليج. ومن أجل ذلك فقد عارضت إيران بقوة التوجهات الأميركية لتوسيع نطاق ما كان يحلو لواشنطن أن تسميه "حربا على الإرهاب" لتطال النظام العراقي.[17] فقد اعترض النظام الإيراني بكافة أجنحته من حيث المبدأ على الاستخدام المنفرد للقوة العسكرية ضد النظام العراقي ودعا بدلا من ذلك إلى اللجوء إلى الخيارات الدبلوماسية للتوصل إلى نزع السلاح سلميا واحتواء العراق. وعلى الرغم من أن طهران لم تكن تمانع – قطعا – في إسقاط النظام البعثي العراقي، إلا أنها كانت لا تزال تفضل بقاء نظام صدام

على قيام نظام جديد – ربما كان مواليا للولايات المتحدة – في بغداد.

وقد اتسمت طرائق تعاطي الإيرانيين مع الشأن العراقي قبيل الغزو الأميركي وأثناء عملياته، والتي تمثلت فيما أطلقوا عليه استراتيجيتيّ "الدبلوماسية الوقائية" "والحياد النشط"، بالتحفظ والمرونة. ففي شهر سبتمبر أيلول من العام 2002، أعلنت إيران عن تبنيها لما أسمته "حيادا نشطا" بما يعني رفضها للوقوف إلى جانب أي من طرفي الحرب، دون أن يفسَّر ذلك بعدم الاكتراث بما يدور حولها من أحداث. على أن معارضة إيران لغزو العراق واحتلاله ظلت معارضة خجول لم تتجاوز حدود تصريحات الإدانة والاعتراضات الدبلوماسية. وقد تجلى الطابع المزدوج المراوغ "لحياد إيران النشط" في امتناعها عن التدخل بفاعلية أو التورط في مواجهات بمسرح النزاع من جانب، وفي توجيهها للنداءات والمطالبات للأطراف المتنازعة في الوقت نفسه. فقد حثت إيرانُ العراقَ قبيل الحرب على الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة والتعاون مع المجتمع الدولي. كما طالبت إيرانُ الولاياتِ المتحدةَ بعد الغزو بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وضغطت من أجل انسحاب القوات الأميركية من العراق وإنهاء الاحتلال الأجنبي.

وبعد انتهاء الحرب على العراق، كان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الإيرانية فيما يتعلق بالعراق هو الحفاظ على وحدة التراب العراقي واستعادة العراق لسيادة وطنية ضعيفة ومحدودة مستقبلا، خوفا من تبعات تفتت العراق ومآلاته على حالة الاستقرار الهش في الداخل الإيراني بتبايناته الإثنية، وخاصة فيما يتعلق بالملف الكردي العراقي وتداعياته على التوجهات الانفصالية لدى أكراد إيران.[18] وفي المقام الأول، فقد كان الاهتمام الأكبر لإيران ينصب على الإبقاء على الوضع الإقليمي القائم والسعي إلى تكريسه. وبالمطلق فقد كان الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه والحيلولة دون تفككه ذا أولوية قصوى في السياسة الخارجية الإيرانية.

على أنه عندما كان يتطرق الأمر إلى مسائل أكثر تفصيلا تتعلق بالترتيبات السياسية في الدولة العراقية الجديدة، فإن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ومراميها كان يغلب عليها الغموض والتعقد. فقد كانت المصالح الإيرانية فيما يتعلق بعملية إعادة البناء السياسي في العراق متشعبة ومتنوعة. وربما اتسمت في بعض الأحيان بالتناقض، وصعوبة التوفيق بينها. ومن هنا جاء اختلاف المراقبين للسياسة الخارجية الإيرانية حول تفسير الكثير من الدوافع والممارسات والمواقف الإيرانية فيما يخص الشأن العراقي. وفي هذا السياق، أتى التساؤل حول ما إذا كانت مصلحة إيران تتحقق مع تحقق الاستقرار في العراق أم عبر التكريس لحالة من الفوضى فيه. وقد خرج العديد من المتخصصين باستنتاجات حول أن إيران كان من مصلحتها بدرجة ما أن ترى العراق أسيرا لفوضى داخلية، كما أنها كانت تأمل في أن تفشل الولايات المتحدة في أن تكون عامل استقرار إقليمي ناجح

في بلاد الرافدين. وقد جادل أنصار أطروحة "الفوضى الموجَّهة" بأن إيران كانت ترغب في حدوث حالة من الاضطراب طويل الأمد الذي يمكن السيطرة عليه. إلا أن مراقبين آخرين أكدوا على أن إيران كانت في غُنْيَة عن اشتعال الفوضى وتزعزع الاستقرار على مقربة من حدودها. وحيث كان من الواضح أن إيران لم يكن في صالحها أن يصاب العراق بحالة من الفوضى تتعذر السيطرة عليها، فقد سعت على ما يبدو إلى الدفع في اتجاه تحقيق شكل من أشكال "الاستقرار / الفوضى" أو "البينَ بين" يمكن التحكم فيه وتوجيهه. والظاهر أن إيران قد عملت على تحقيق توازن يحول دون نشوب حرب أهلية على أرضية طائفية أو قومية عرقية من جانب، أو نجاح تحقُّق استقرار مُصمَّم أميركيا يعيد بناء العراق وفق أجندة واشنطن الخاصة من جانب آخر. وخلال فترة الاحتلال الأميركي، تقاسمت إيران مع الولايات المتحدة هدفا أساسيا هو استعادة النظام والاستقرار في العراق.[19] وفي الوقت نفسه، كانت الجمهورية الإيرانية تملؤها المخاوف من أن استقرارا تصوغه القوى الغربية في العراق من شأنه أن يؤدي إلى قيام علاقات وثيقة بين العراق والولايات المتحدة وربما بين العراق والكيان الصهيوني.[20]

لقد فضَّلت الإدارة الإيرانية أن ترى عراقا مستقرا نسبيا، ولكنه ضعيف. وعلى الرغم من أن طهران كان من مصلحتها تحقق استقرار سياسي في حدود معقولة في العراق، فقد كانت الجمهورية الإيرانية تهدف إلى الحيلولة دون نهوض العراق من كبوته مجددا واستعادته لمكانته الإقليمية مستقبلا.

وعلى صعيد آخر، فقد كانت عملية التحول الديمقراطي في العراق سيفا ذا حدين بالنسبة للإيرانيين. فمن ناحية، أيدت إيران إجراء انتخابات ديمقراطية في العراق، على أمل أن الانتخابات الديمقراطية الحرة من شأنها أن تسفر عن تمكين المكون الشيعي العراقي سياسيا وتُؤمِّن له حصة عادلة تسمح له بالهيمنة على الحكومة المرتقبة. ومن ناحية أخرى، كانت إيران تخشى من قيام دولة ديمقراطية ليبرالية علمانية في العراق يمكن أن تشكل إلهاما للقوى الديمقراطية في الداخل الإيراني، أو تَحوُّل الدولة العراقية الجديدة إلى دولة دينية شيعية يمكنها أن تشكل منافسا لنظام ولاية الفقيه في إيران. ومن هنا، فقد كان السيناريو الإيراني الأمثل للعراق هو عراق مستقل ومستقر ومتحد ومتوازن يحكمه نظام موالٍ وصديق لإيران ويهيمن عليه الشيعة برعاية إيرانية.[21]

لقد بدت السياسة الإيرانية تجاه العراق خلال مرحلة الاحتلال الأميركي كسياسة ثَنَويَّة. فقد تلازمت جهود الإيرانيين من أجل تحقيق الاستقرار والترتيبات المشتركة مع الإدارة المدنية الأميركية والسلطات العراقية، مع سياسات متزامنة تدخلية غير رسمية، وتعاون في بعض الأحيان مع قوى عراقية متطرفة في نزعتها.

وعلى المستوى الرسمي، حرصت إيران على أن تقيم علاقات طبيعية

مع كيانات الحكم العراقية التي كانت تتولى إدارة شئون البلاد تحت مظلة أميركية في هذه الفترة. وكانت الجمهورية الإيرانية بين عدد قليل من دول المنطقة التي اعترفت بمجلس الحكم العراقي (12 يوليو تمّوز 2003 – الأول من يونيو حزيران 2004) المشكل بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر، والذي كان يملك صلاحيات جزئية محدودة في إدارة شئون العراق، بينما كانت السلطة الحقيقية بيد الاحتلال الأميركي. ففي نوفمبر تشرين الثاني من العام 2003، أعلنت إيران اعترافها بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق. وفي يونيو حزيران من العام 2004، هنَّأ الرئيس الإيراني خاتمي الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي مع بداية توليها لإدارة شئون العراق، كما استأنفت إيران علاقاتها الدبلوماسية بصورة كاملة مع العراق في العام نفسه. وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد دخلت طهران في مفاوضات مع العراق حول إنجاز مشروعات كبيرة مشتركة. ولم يستبعد من مائدة المفاوضات الإيرانية – العراقية إلا القضايا العالقة التي اتسمت بحساسية خاصة مثل مسألة تعويضات الحرب المعلقة، والتي كانت تطالب بها إيرانُ العراقَ عن خسائرها في الحرب الإيرانية – العراقية، وقضية ترسيم الحدود بين البلدين وفقا لاتفاقية الجزائر التي تعود إلى العام 1975، حيث أعلنت الحكومة العراقية المؤقتة ثم الحكومة الانتقالية في وقت لاحق أنهما غير مفوضتين للتصدي لمثل هذه القضايا حتى يتم طرح الدستور العراقي للاستفتاء.[22]

وعلى حين احتفظت إيران بعلاقات جيدة بمجلس الحكم العراقي الذي لم يمتلك إلا سلطات صورية بينما كانت السلطة الفعلية بيد المحتل الأميركي، فقد أثبتت التجربة أن علاقات إيران مع الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي – التي حلت محل مجلس الحكم العراقي – كانت أكثر تعقيدا. فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إيران لمغازلة علاوي والتعاون مع حكومته، فقد جوبهت بمقاومة صلبة ومواقف عدائية من قِبَل إدارة علاوي ذي التوجهات العروبية.[23]

ولأن مؤسسات الحكم في العراق في هذه الفترة كانت تعاني من الازدواجية بسبب توزُّع تبعيتها بين الإدارة المدنية الأميركية وإدارة عراقية مؤقتة كانت ما تزال في أطوارها الأولى، فقد أصبحت السياسة الإيرانية تجاه العراق مرتبطة – أكثر من أي وقت مضى – بعلاقة إيران بالفاعل الأميركي في بلاد الرافدين. فمن ناحية، قصرت طهران جهودها – في مجال الدفع في اتجاه تحقيق الاستقرار في العراق – على التعاون مع الولايات المتحدة، وأبدت ترحيبها بلعب دور الوساطة بين الجماعات الشيعية المتشددة التي انتهجت العنف وقوات التحالف المحتلة للعراق بقيادة الأميركيين.[24] ومن ناحية أخرى، احتفظت الجمهورية الإيرانية بعلاقات غير رسمية ومعقدة مع فصائل عراقية مختلفة؛ معتدلة وراديكالية، في الوقت الذي واصلت فيه دعمها للمجموعات الشيعية شبه العسكرية.

لقد كانت إيران مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة في نطاق محدود

وغير رسمي من أجل استعادة شكل من النظام والاستقرار في العراق. وخلال الأحداث الدامية بين قوات جيش المهدي (الجناح المسلح للتيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر)[25] وقوات الاحتلال خلال العام 2004 – بعد أن أعلن الصدر رسميا عن البدء في القتال ضد المحتلين في الثاني من إبريل نيسان بعد أن قتلت القوات الأسبانية متظاهرين كانوا يحتجون سلميا على إغلاق صحيفة الحوزة الناطقة باسم التيار الصدري وواجهت المعتصمين منهم بالدبابات – بذلت إيران مساعيها لتهدئة الوضع، وأسهمت في إقناع مقتدى الصدر بالتوقف عن استخدام العنف، وشددت على أهمية وحدة الصف الشيعي في العراق. وأثناء أحداث النجف الدموية الطاحنة بين ميلشيا جيش المهدي والقوات الأميركية (5 – 27 أغسطس آب من العام 2004)، تبنت إيران موقفا أكثر تشددا تجاه الصدر، لكنها في الوقت نفسه ألقت باللوم على القوات الأميركية لما اتخذته من إجراءات استفزازية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعت إيران إلى فرض حضورها في المشهد السياسي العراقي عبر اختراقها الاستخباراتي الواسع لأجهزة الأمن العراقية الجديدة وداخل الميليشيات الشيعية. ومن هنا فقد ظلت الجهود الإيرانية للوساطة بين القوى الراديكالية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة تمثل موازنة معقدة حيث راوحت الإستراتيجية الإيرانية بين تبني سياسة تقوم على احتواء الفصائل الراديكالية الشيعية العراقية وتقييد حركتها وكبح جماحها، وسياسة أخرى تعمل على دعمها وتوظيفها في خدمة المصالح الإيرانية.

لقد اتبعت إيران إستراتيجية تقوم على الاحتفاظ بعلاقات وقنوات اتصال وإن بدرجات متفاوتة مع جميع الفصائل السياسية والدينية المهمة في العراق تقريبا. وعلى نحو خاص، فقد حاولت طهران بصورة ممنهجة بناء علاقات متوازنة مع جميع المجموعات الشيعية. وقد استتبع هذه الإستراتيجية السياسية ذات العلاقات المتنوعة والمتشعبة انخراط إيران في تقديم الدعم رسميا كان أو غير رسمي لفصائل مختلفة، بل لفصائل قد تتسم بالتناقض في برامجها في بعض الأحيان. فقد احتفظت إيران بعلاقات وثيقة بحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اللذين تمتعا بدعم إيران المالي والسياسي، ورغم التوترات والتقلبات التي مرت بها علاقة طهران بمقتدى الصدر بين مد وجزر، فقد حرص الإيرانيون دائما على ألا يقطعوا معه شعرة معاوية.[26] أما سنة العراق فقد ظل هناك حاجز نفسي وحالة من الجفوة السياسية غلبت على علاقتهم بإيران ذات المطامع الواضحة في العراق المحتل والتي لم تقف أبدا على مسافة واحدة بين الفرقاء العراقيين.

ولقد كانت الإستراتيجية الإيرانية للحفاظ على علاقات متنوعة وواسعة، رسمية وغير رسمية، مع الفاعلين المختلفين في المشهد العراقي، ذات طابع يتسم بالحذر والتحفظ، والسير على حبل رفيع مشدود. فقد كانت السياسة الإيرانية تجاه العراق المحتل تهدف إلى المشاركة في صياغة المستقبل السياسي للعراق، وتوجيه

وإدارة عملية تحقيق الاستقرار في العراق وفقا لأجندة المصالح الإيرانية. ومن ثم فقد كان على إيران أن تسعى إلى تحقيق توازن بين أهداف ومصالح مختلفة، بل ومتناقضة في بعض الأحيان على ما يبدو.[27]

2-2- سياسة التدخل الممنهج والواسع (2005 – 2011)

مع تولي الراديكالي المتشدد أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية في الثالث من أغسطس آب من العام 2005، أصبحت السياسة الإيرانية تجاه العراق الجديد الواقع تحت الاحتلال أكثر وضوحا وأخذا بزمام المبادرة. وبدأت الجمهورية الإيرانية في انتهاج سياسة تتسم بالتدخل الممنهج في الشأن العراقي من أجل أن تضمن لنفسها دورا مركزيا في عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية في العراق، وصياغة التوجهات الإستراتيجية المستقبلية في عراق ما بعد صدام. وكان الهدف الرئيس للإيرانيين يتمثل في ضمان تولي حكومة قوية يسيطر عليها طيف التشيع السياسي لزمام الأمور في بغداد، على أن يكون ولاء رجال الحكم الجدد لطهران بالمطلق، وكان من شأن ذلك بنظر الدولة الإيرانية أن يؤدي إلى أن يتبنى النظام العراقي ذو الطابع الشيعي المنشود نفس المواقف الإيرانية، مصطفا إلى جانب إيران في مقاومتها للتمدد الأميركي في المنطقة.[28]

على أنه من البين أن السياسة الإيرانية تجاه العراق في الفترة التي تلت العام 2005 كانت تحكمها – إلى حد بعيد – متطلبات دفاعية إستراتيجية. فقد كانت إيران تهدف إلى ضمان وحدة العراق واستقراره – بدرجة ما – في إطار شراكة مع القوات الأميركية المحتلة. وفي الوقت نفسه، فقد كشفت السياسة الإيرانية تجاه العراق عن تبنيها لأولويات جديدة تتسم بطابع متشدد، مع تولي أحمدي نجاد للسلطة (3 أغسطس آب 2005 – 15 يونيو حزيران 2013). وبالجملة، فقد كانت الإدارة الإيرانية تتطلع إلى توسيع نطاق نفوذ إيران وتعزيز قوتها – على نحو مستمر – في العراق، مع سعي الإيرانيين إلى مقاومة عودة الصوت العروبي والتوجهات العروبية إلى الساحة العراقية، والتي كان من شأنها أن تدفع في اتجاه تبني سياسات وطنية مستقلة ممانعة لتغول التمدد الإيراني في العراق الجديد.[29]

لقد كانت السياسات الإيرانية تجاه العراق سياسات متعددة المستويات، حيث جمعت بين توجهات ترحب بالتعاون والشراكة، ومواقف انعزالية تتبنى المواجهة والممانعة والتصلب. وبعامة، فقد ضمنت العلاقات الإيرانية الوثيقة والمتشابكة بالقوى الفاعلة المتعددة في الساحة السياسية العراقية لطهران مشاركة إستراتيجية تتسم بالثبات والاستمرارية في المشهد العراقي.

ولقد كان من الملاحظ انخراط الإيرانيين بقوة في التجاذبات السياسية في العراق. وقد كانت درجة وطريقة التورط الإيراني في الشأن العراقي تلقي بمزيد من التكهنات حول الدوافع والنوايا الإيرانية تجاه العراق.

ومن الصواب القول إن السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد العام 2005، كانت محكومة بصورة مستمرة وبدرجة كبيرة بمقتضيات تتعلق بالأمن القومي الإيراني. وكان هدف إيران وجود دولة عراقية قابلة للاستمرار، ولا تشكل – في الوقت نفسه – أي تهديد عسكري كان أو سياسي أو أيديولوجي في المستقبل للجمهورية الإيرانية. فقد كان من مصلحة إيران – بشكل كبير – تحقيق الاستقرار للدولة العراقية بالقدر الذي يحول دون نشوب حرب أهلية على خلفيات إثنية أو طائفية، وكذلك دعم النظام السياسي العراقي الجديد بما يسمح له بالحفاظ على وحدة وتماسك البلاد.[30] وقد كانت الإدارة الإيرانية من هذا المنطلق لا ترغب في أن تصاب الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في العراق بالفشل التام، على الرغم من القضايا والمسائل الخلافية التي عززت من احتدام النزاع بين طهران وواشنطن حول سياساتهما في العراق.[31]

وعلى صعيد آخر، فقد شهدت السياسة الإيرانية في العراق تحولا في أولوياتها مع تولي أحمدي نجاد للرئاسة في العام 2005. فقد تعرضت السياسة الإيرانية تجاه العراق لمراجعات واسعة، وظهر بوضوح طموحات القيادة الإيرانية الجديدة في تحقيق المزيد من التمدد والتسيُّد في المحيط الإقليمي. وكان اهتمام إيران بتعزيز نفوذها في العراق وتوسيع دائرته جزءا من أجندة إيرانية إقليمية أوسع. وقد هدفت إيران عبر مشاركتها كفاعلة رئيسة في صياغة التطورات السياسية في بلاد الرافدين إلى كسب العراق كحليف يدين لها بالولاء، وإلى تأكيد حضورها وأهمية دورها ليس في العراق فحسب، بل في المنطقة ككل.[32]

وقد كان على رأس القضايا الخلافية في السياسة العراقية في فترة ما بعد العام 2005، مسألة استمرارية وجود القوات الأميركية في العراق، وطبيعة النظام الفيدرالي المتوقع لاحقا، والتوازن الطائفي في السياسة العراقية، والتأسيس لمظلة وطنية تتسع لجميع العراقيين، فضلا عن التوافق حول آلية للتعاطي مع ميراث البعث في العراق. ودائما ما حرصت إيران على تبني مواقف – تجاه هذه القضايا وتجاه غيرها من المسائل المهمة المتعلقة بالشأن العراقي – تخدم مصالحها وأهدافها حتى وإن أفضت هذه المواقف إلى مخاطر بالغة على مستقبل العراق وأمنه ووحدة أراضيه.[33]

هذا وإن ظل موقف إيران تجاه الوجود العسكري الأميركي في العراق ملتبسا ويحمل قدرا كبيرا من التناقض. فمن ناحية، أبدت الجمهورية الإيرانية اعتراضها بالأساس على الوجود الأميركي الدائم في العراق ومنطقة الخليج وطالبت بالانسحاب الكامل للقوات الأميركية.[34] ومن ناحية أخرى، فقد اعترفت طهران ضمنيا بالحاجة إلى الوجود الأميركي بصفة مؤقتة لاستعادة النظام والحيلولة دون انجراف العراق نحو الفوضى والحرب الأهلية. ومجمل القول إن الإدارة الإيرانية بينما كانت تتطلع إلى دور شديد المحدودية للولايات المتحدة في

المستجدات السياسية في العراق، فقد أملت، في المقابل، أن تلعب هي دورا بنيويا في الشأن العراقي.

وقد ظلت إيران حريصة على عدم قيام نظام سياسي عراقي مركزي يمثل عودة إلى ما كان عليه الحال في عهد صدام. وفيما يتعلق بالتوازن الطائفي في السياسة العراقية، فقد رحبت الجمهورية الإيرانية بوضوح بالصعود السياسي لشيعة العراق، وبقيام معادلة سياسية يهيمن عليها الشيعة بشكل سافر فيما بعد العام 2005. على أن حفاوة الإيرانيين بتصدر الجماعة الشيعية للمشهد السياسي العراقي كان مردها لاعتبارات وحسابات إستراتيجية أكثر منها تعبيرا عن عاطفة دينية. وعمليا، فقد بذلت الجمهورية الإيرانية جهودا كبيرة من أجل التواصل مع الزعامات السياسية الجديدة في العراق، وبناء علاقات إستراتيجية طويلة الأمد مع النخبة الحاكمة الناشئة. وقد استمرت إيران في تبنيها ودعمها لحشد طيف التشيع السياسي وفصائله في جبهة واحدة في الشارع السياسي العراقي، كأداة في صراعها مع الأميركيين الذي اتخذ من العراق ميدانا له. وبالمجمل، فقد ارتبط الدعم الإيراني للقوى الشيعية العراقية بمدى ولائها لطهران وإخلاصها في خدمة السياسات والمصالح الإيرانية.

وقد أثارت مؤشرات مختلفة حول تشكُّل توجهات وطنية وعروبية في الإدارة العراقية الجديدة، تخوفات وشكوك الإيرانيين. ذلك أن إيران لم تكن لتقبل بوجود حكومة عراقية ذات مرجعية وطنية وعروبية في سدة الحكم، ربما تتجه إلى تبني سياسات ومواقف قومية مستقلة داخليا وخارجيا. وأيا ما كان الأمر، فقد بدا انحياز طهران إلى نموذج للدولة في العراق معادٍ للتراث الوطني والعروبي، ومنكفئ على محيطه المحلي،[35] فقد كان من مصلحة إيران فعليا وجود حكومات عراقية موالية لها يهيمن عليها جماعات وأحزاب التشيع السياسي. وكان من بين أهداف السياسة الإيرانية تجاه العراق اجتثاث الثقافة البعثية المعادية أيديولوجيًّا لإيران، والحيلولة دون إعادة دمج رجال الدولة البعثيين في هيكل السلطة العراقية الجديدة.

وقد احتفظت إيران دوما بعلاقات إستراتيجية وتكتيكية مع الفاعلين الأكثر أهمية ونفوذا في العملية السياسية في العراق. وحرص الإيرانيون على كسب القوى السياسية للمكون العراقي الشيعي لصفهم سواء في ذلك المتظاهرة منها بالاعتدال أو الغارقة في الراديكالية والتطرف.

ومنذ العام 2005، سعت إيران بدأب إلى تعزيز وتوسيع نطاق علاقاتها بالإدارة العراقية. وعندما اختير نوري المالكي رئيسا لوزراء العراق في العام 2006، قامت إيران، في موقف انفردت به عن معظم دول الجوار العربي للعراق، بتسمية سفير لها في بغداد. لتصبح طهران، إلى جانب واشنطن، من أهم المؤيدين للحكومة العراقية الجديدة. وقد دفع الإيرانيون في اتجاه دعم العلاقات الإيرانية –

العراقية من خلال الترحيب بزيارات المسئولين السياسيين والعسكريين العراقيين إلى إيران تكريسا للتدخل الإيراني في الشأن العراقي، واتخذوا من عنوان "تعميق التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين" ستارا لتعزيز النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق عبر الانفراد بحصة الأسد في مشاريع إعادة الإعمار والبناء وإمدادات الكهرباء والطاقة. وكذلك التوسع في النشاط الاستخباراتي، والاختراق المنظم للحدود الممتدة مع العراق لتسريب السلاح والعناصر الإيرانية إلى الداخل العراقي بغية نشر فوضى عارمة.

ولم تنفك طهران عن إعلان دعمها لحكومة المالكي وفصائل التشيع السياسي المتحالفة معه – ممثلة في الائتلاف العراقي الموحد – وعلى رأسها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزعامة عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي. كما اتجهت الإدارة الإيرانية إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة بالمرجع الشيعي العراقي الأكثر نفوذا والمتصدر لزعامة الحوزة العلمية في النجف؛ علي السيستاني.[36] وعلى الرغم من الاختلاف في بعض الرؤى السياسية – الدينية والذي ربما وصل إلى حد التناقض، فقد استمرت إيران في التعاطي مع السيستاني باعتباره أحد أعمدة معادلة الاستقرار في العراق.[37] وفضلا عن ذلك، فقد احتضنت الجمهورية الإيرانية جماعات عراقية راديكالية متطرفة ومثيرة للجدل، وقد احتفظت إيران في إطار هذا بعلاقات مبهمة جدا وغير شفافة أو رسمية مع التيار الصدري المتشدد والأجنحة الميلشياوية المسلحة التابعة لمنظمات وأحزاب الطيف الشيعي السياسي.

وقد اعتمدت السياسة الإيرانية تجاه العراق في فترة ما بعد العام 2005 بالأساس على المناورة واستخدام القوة الناعمة. وكانت الإستراتيجية الإيرانية في جزء كبير منها تقوم على القيام بدور الوساطة لتشكيل الائتلافات السياسية الموالية لها في الفترات التي تسبق إجراء الانتخابات العراقية، وكذلك في السياقات التالية لهذه الانتخابات. ومن المسلم به أن التفوق الكبير الذي أحرزته القوى الشيعية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول من العام 2005 يرجع الفضل فيه إلى حد بعيد إلى الدعم والمال السياسي الإيراني. أما بُعَيْد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من مارس آذار من العام 2010 فقد ألقت إيران بثقلها من أجل دمج الائتلاف الوطني العراقي بزعامة عمار الحكيم وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي في كتلة برلمانية واحدة، في مسعى لإحياء "الائتلاف العراقي الموحد" الذي كان مظلة تجمع معظم جماعات وأحزاب الطيف الشيعي السياسي، مع التنسيق بين الأكراد والائتلافين الشيعيين المذكورين آنفا من أجل تسمية نوري المالكي رئيسا للوزراء مجددا، واستبعاد القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي – ذي التوجهات العروبية والمناهض للتدخل الإيراني في شئون العراق – من الحكومة الجديدة، رغم الفوز الذي أحرزته القائمة العراقية في

الانتخابات، مما كان يؤهل علاوي لتشكيل الوزارة.[38]

هذا وقد أظهرت طهران في الفترة التي أعقبت العام 2005 رغبة صادقة في التعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالشأن العراقي. إلا أن الإيرانيين – من جهة أخرى – قد تبنوا في بعض الأحيان مواقف تصادمية تتسم بطابع التحدي والتصعيد تجاه القوى المؤيدة للولايات المتحدة في العراق، وإن لم يحدث هذا إلا في حالات نادرة واستثنائية.[39]

وعطفا على ما سبق، فقد أبدت الجمهورية الإيرانية استعدادا قويا للمضي قدما نحو الدخول في مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة حول القضايا المتعلقة بالأمن في العراق. وخلال فترة الاقتتال الطائفي المحموم في العراق في العام 2007، كانت هناك مشاورات تجري بصورة منتظمة بين المفاوضين الإيرانيين ونظرائهم الأميركيين لبحث سبل تهدئة الأوضاع في البلاد. وقد شهد المؤتمر الدولي حول الأزمة العراقية، والذي عُقِد في بغداد في العاشر من مارس آذار من العام 2007، وضم ممثلين عن دول الجوار إضافة إلى مصر والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حوارا بنّاء وإيجابيا بين إيران والولايات المتحدة تركز حول أمن العراق، كما أثار الإيرانيون في المؤتمر مسألة الدبلوماسيين الإيرانيين الستة الذين اعتقلتهم القوات الأميركية في وقت سابق في أربيل وبغداد.[40] وقد استؤنفت بعد المؤتمر المباحثات المباشرة بين مفاوضين إيرانيين وأميركيين في بغداد حول الوضع الأمني في العراق، دون تطرق للقضايا الخلافية بين الطرفين. وكان مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي قد أيّد علنا – في شهر مايو أيّار من العام 2005 – الدخول في حوار مع الولايات المتحدة حول القضايا المتعلقة بالشأن العراقي. وفي أعقاب مؤتمري "العهد الدولي للعراق" "ومؤتمر دول جوار العراق" اللذين عقدا في شرم الشيخ في يومي الخميس والجمعة 3 و 4 مايو أيّار من العام 2007، أجريت مباحثات في وقت لاحق في بغداد على مستوى السفراء بين إيران والولايات المتحدة من أجل فتح الباب أمام المزيد من النقاشات حول الوضع الأمني في العراق.[41]

وقد تبنت إيران القيام بدور الوساطة وتهدئة الأجواء بين حلفائها في العراق بصورة متكررة، مثل تلك الوساطة الإيرانية الناجحة في مارس آذار من العام 2008 التي تلت الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية بتكليف من حكومة المالكي وميلشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر، فيما أطلقت عليه حكومة المالكي "عملية صولة الفرسان"، حيث رأى الإيرانيون في تطور سير المعارك خطرا كبيرا على حلفائهم ونفوذهم في البلاد، ولتثبت الجمهورية الإيرانية بالمحصلة وبوضوح أنها يمكن أن تكون جزءا من الأزمة والداء في نفس الوقت الذي يمكن أن تكون فيه جزءا من الحل والعلاج في عملية تحقيق الاستقرار في

العراق. ومنذ العام 2005، مارست إيران ضغوطا وابتزازا بين الحين والآخر للقوات الأميركية في العراق تارة وللحكومة العراقية تارة أخرى، إما من خلال دعم الجماعات المتشددة الراديكالية في العراق دعما تكتيكيا، أو عن طريق اتخاذ خطوات وإجراءات وتدابير منفردة وأحادية الجانب، لتجعل جهود تحقيق الأمن والتهدئة في العراق في مهب الريح.[42] وقد بدت مساندة طهران للمتشددين الشيعة في العراق وعلاقات الجمهورية الإيرانية الغامضة والمفتقدة للشفافية بالتيار الصدري الراديكالي المتطرف، كتحركات تكتيكية محسوبة إلى حد ما. وفي الاتجاه نفسه، توسعت إيران واستمرأت وتمادت في اعتداءاتها على آبار وحقول النفط العراقية الواقعة في المناطق الحدودية بين البلدين مدعية وقوعها داخل أراضيها، في تحدٍّ سافر للسيادة العراقية والمجتمع الدولي (حقل الفَكَّة – خمسة عشر بئرا نفطيا في المناطق الجنوبية بمنطقة الطيب بمحافظة ميسان ... إلخ. كما استغل الإيرانيون حالة الارتباك والتأزم التي يمر بها العراق في ظل سيطرة نخبة حاكمة موالية لنظام ولاية الفقيه الإيراني، ليقوموا بعملية اغتصاب لأراضٍ عراقية وضمها للسيادة الإيرانية، في الوقت الذي يضغطون فيه من أجل إعادة ترسيم الحدود بين البلدين بما يتوافق مع المصالح الإيرانية، ليصب ذلك كله في سياق إصرار النظام الإيراني على أن يكون اللاعب الأول؛ إن لم يكن الوحيد في المشهد السياسي العراقي.

3- إيران وشيعة العراق

كفلت السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في عراق ما بعد البعث هيمنة الشيعة على الحكومة المركزية الجديدة في بغداد. وكان الشيعة، الذين يدعون أنهم يشكلون الكتلة السكانية الأكبر في العراق، يرون أنهم لم ينالوا أبدا تمثيلا عادلا في الحياة السياسية العراقية يتناسب مع حجمهم السكاني. وخلال عهد صدام حسين، كان معظم النشاط السياسي الشيعي ذا دوافع دينية، وتحوطه بشكل مطلق أجواء العمل السري. وكان النظام الإيراني، شيعي المذهب وعدو حزب البعث العراقي، حليفا طبيعيا لشيعة العراق الساخطين. ومن هنا فقد كان من المنطقي أن تسلّح طهرانُ وتموّل الشيعة العراقيين في المنفى من أجل تقويض أركان نظام صدام حسين. وربما تكون هذه المجموعات المعارضة قد حظيت بشيء من التقدير لدى بعض الشيعة داخل العراق لمعارضتهم القوية لنظام البعث، ومن المحتمل أن هذا التقدير قد تُرجِم في صورة رأسمال سياسي بمجرد سقوط بغداد في يد القوات الأميركية. ومع الإطاحة بصدام حسين وإجراء انتخابات في العراق، سلمت الولاياتُ المتحدة البلادَ عن غير قصد إلى أقرب حلفاء إيران.

3-1- حزب الدعوة الإسلامية

عندما بدا الاجتياح الأميركي للعراق وشيكا، كانت الغيوم التي راوحت مكانها

في سماء علاقة إيران بحزب الدعوة[43] في طريقها إلى التبدد. وقد شارك الحزب في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في طهران. بل إن مؤتمر المعارضة الشيعية العراقية المنعقد في طهران في السادس من مارس آذار من العام 2003 قد افتتح بكلمات من كوادر في حزب الدعوة. وفي اليوم السابق على انعقاد المؤتمر، أعرب نوري المالكي، القيادي في حزب الدعوة ورئيس وزراء العراق فيما بعد، عن استبعاده لتعاون حزبه مع جماعات المعارضة الموجودة في المنفى والتي تدعمها الولايات المتحدة. وبعد تفكيك قوات التحالف للدولة العراقية جيشا وقوات أمن وحزب بعث، شارك حزب الدعوة بحذر في العملية السياسية في العراق والتي انفردت بإدارتها ورسم مشاهدها الولايات المتحدة. وفعليا، فقد شارك أعضاء الحزب في كل من "مجلس الحكم العراقي" "والحكومة العراقية المؤقتة". وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل حزب الدعوة يدافع عن ضرورة اطلاع طهران بدور كبير في عملية إعادة بناء العراق. وفي الرابع عشر من أغسطس آب من العام 2004، صرح إبراهيم الجعفري، والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في الحكومة العراقية المؤقتة ورئيس حزب الدعوة في ذلك الوقت، في مقابلة معه قائلا:

> أنا عن نفسي أنظر إلى إيران باعتبارها جزءا من المحيط الجغرافي للعراق وكدولة صديقة وقفت إلى جانب العراق في وقت المحنة. فقد كانت ملجأ للعراقيين عندما تعقب صدام حسين الكثير منهم بالقتل والتشريد والاضطهاد والقمع. إنها دولة جارة مثلها مثل كل جيران العراق، ذات المصالح المشتركة معنا. وإنني أتطلع إلى رؤية علاقات العراق مع إيران وغيرها من دول الجوار وقد أصبحت على شاكلة العلاقات بين الدول المتقدمة. ولكن بالمقابل، فإنني أتوقع من كل دول الجوار الامتناع عن التدخل في القضايا المتعلقة بالسيادة العراقية على النحو الذي لا نتدخل فيه في شئونهم الداخلية. إن البعض يحاول تعكير صفو العلاقات مع إيران، على الرغم من أن هناك إجماعا داخل الحكومة العراقية المؤقتة على ضرورة تمتين العلاقات مع إيران وجميع دول الجوار الأخرى وتبني استراتيجيات مشتركة معهم. وفي حال حدوث أي تدخل، فينبغي علينا مفاتحة هذا الجار بوضوح والدخول معه في حوار بدلا من اللجوء إلى شن حرب إعلامية.[44]

وقد فاز الجعفري وحزب الدعوة بالعديد من المقاعد في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (مجلس النواب العراقي المؤقت) التي أجريت في يناير كانون الثاني من العام 2005. وكان حزب الدعوة قد دخل الانتخابات في إطار تحالف مع الأحزاب الشيعية الأخرى الموالية لإيران فيما عُرف "بالائتلاف العراقي الموحد" والذي تصدر قائمته عبد العزيز الحكيم (رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، وقد حصلت قائمة الائتلاف على أغلبية أصوات من شاركوا في الانتخابات بنسبة 48% تقريبا.[45] وقد أثار الفوز الذي حققه الائتلاف الموحد مخاوف الأحزاب

السنية والعلمانية. وانطلقت الدعاية ضد الحكومة العراقية الانتقالية الجديدة المرتقبة، والتي كان من المنتظر تشكيلها على خلفية استحقاقات انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية، لتطلق عليها لقب "الحكومة الصفوية"، في ضوء العلاقات الوثيقة والحميمية للغاية التي ربطت بين أحزاب الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) وإيران. إلا أنه على الرغم من المعارضة والممانعة الكبيرة، فقد نجح حزب الدعوة بالأخير في مسعاه لتسمية إبراهيم الجعفري[46] لرئاسة وزراء الحكومة العراقية الانتقالية.

وقد كان لإيران حضور كبير ومعقد في محطات مهمة من حياة إبراهيم الجعفري. فقد غادر العراق مع أسرته في شهر فبراير شباط من العام 1980 فارا من ملاحقة نظام البعث له، وتوجه إلى سورية ومنها إلى إيران التي أقام بها تسع سنوات حتى العام 1990. وعقب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، سعى هو وغيره من كوادر حزب الدعوة إلى وضع حدود لعلاقة إيران بالحزب وانتقل إلى لندن نتيجة لذلك. وفي المملكة المتحدة أصبح الجعفري المتحدث باسم الحزب، ثم عاد إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003. وقد أشادت إيران بانتخابات يناير كانون الثاني 2005، وبعد أن أصبح الجعفري رئيسا للوزراء، التقى العديد من المسئولين الإيرانيين رفيعي المستوى، وكان أبرز هذه اللقاءات، في السابع عشر من مايو أيّار من العام 2005، بعد أقل من أسبوعين من تشكيل إبراهيم الجعفري لحكومته، حين توجَّه وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى بغداد، مهنئا الجعفري برئاسة الوزراء وامتدت زيارته لمدة ثلاثة أيام. وكانت هذه هي أول زيارة يقوم بها مسئول بدرجة وزير من دول الجوار للعراق منذ الغزو الأميركي في العام 2003. وقد حملت هذه الزيارة رسالة واضحة للولايات المتحدة والدول العربية الأخرى في المنطقة حول الدور المهم الذي بدأت تلعبه إيران على خارطة أجندة الجعفري وإدارته في عراق ما بعد البعث.

لكن في الأخير، تآكلت شعبية الجعفري وحكومته وخسرا تعاطف الرأي العام، بعد أن ارتبطت رئاسة الجعفري للوزراء سريعا بأعمال العنف الطائفي واسعة النطاق. وفي الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في ديسمبر كانون الأول من العام 2005 (الاقتراع الثالث بعد سقوط نظام صدام حسين)، والتي كان الغرض منها تسمية مجلس النواب العراقي الدائم، أبلى حزب الدعوة والأحزاب الشيعية الأخرى بلاء حسنا مجددا. وعلى الرغم من ذلك، فقد لاقت فكرة اختيار الجعفري لرئاسة الوزراء مرة أخرى، والذي شهد عهده فترة غير مسبوقة من التمييز والاستقطاب الطائفي الحاد، معارضة شديدة من طيف واسع من العراقيين كان من بينهم – بطبيعة الحال – العرب السنة والأكراد، وقد لعبت إيران دورا مهما من أجل تجسير الاختلافات داخل الائتلاف العراقي الموحد وصولا لاختيار نوري المالكي – والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب آنئذ، والذي كانت

ترى فيه إيران رجلا ضعيفا وسهل الانقياد –[47] كحل وسط بعد خمسة أشهر من المفاوضات، رئيس وزراء لأول حكومة عراقية دائمة بعد الغزو الأميركي للعراق، في العشرين من مايو أيّار من العام 2006.

كان المالكي يحظى بتأييد ودعم عدة أطراف، منها الولايات المتحدة ومقتدى الصدر، وكان هذا الدعم يعود – بدرجة ما – إلى أنه كان يُعتقَد أنه أقل موالاة لإيران من غيره من قادة حزب الدعوة. وكان المالكي[48] قد فر من العراق في العام 1979 بعد صدور حكم بإعدامه، ولجأ إلى سوريا التي أقام بها حتى العام 1982، ثم انتقل إلى إيران، إلا أنه عاد إلى سوريا بعد انقسام حزب الدعوة إلى جناحين أحدهما اختار أن ينحاز لإيران ويقف في خندقها، والآخر رفض الانخراط في صفوف الجيش الإيراني ومقاتلة الجيش العراقي خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وقد ظل المالكي في سوريا حتى الغزو الأميركي للعراق. وكان المالكي عضوا في قيادة الحزب ومسئولا عن تنظيمات الداخل طيلة فترة تواجده في المنفى، وتولى مسئولية الإشراف على «صحيفة الموقف» المعارضة والتي كانت تصدر في دمشق، كما تولى رئاسة "مكتب الجهاد" الذي كان مسئولا عن تنسيق الأنشطة داخل العراق، وكان رئيسًا للهيئة المشرفة على مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت في العام 1990، كما كان عضوًا فاعلًا في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في شمال العراق وفي خارجه. لكن على الرغم من أن المالكي لم يكن مرتبطا تاريخيا بإيران، فإنه كان يعتقد في أهمية بناء علاقات وثيقة بين العراق والجمهورية الإيرانية، لترسيخ أقدامه هو وحزبه في السلطة. وقد زار طهران – ما لا يقل – عن ثلاث مرات في غضون العامين الأوليْن من توليه مهام منصبه. وفي الثاني عشر من سبتمبر أيلول من العام 2006، أثناء زيارة رسمية له إلى طهران، قال المالكي، فيما يتصل بالعلاقات العراقية – الإيرانية، إنه حتى فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فإنه ليس هناك ثمة حاجز في الطريق نحو التعاون. وأيا ما كان الأمر، فقد ظل المالكي ومعه كل قوى الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) ينظرون إلى إيران كسند وظهير محوري في عملية إعادة بناء دور مستقبلي للعراق في المنطقة. لذا لم يكن مستغربا أن تسري الشائعات في أواخر عام 2006 حول سعي الأميركيين لإقصاء حكومة المالكي، التي انتقدوها بسبب تهاونها مع الميلشيات الشيعية مقارنة بعنفها وتشددها وتورطها في حرب ضروس على المسلحين السنة، في الوقت الذي عجزت فيه أو بالأحرى تقاعست عن عمد عن مواجهة فرق الموت الشيعية التي كانت تعمل داخل أجهزة الأمن العراقية مزكية نيران حرب أهلية طائفية.[49] وفي نفس هذا الاتجاه وفي زيارة أخرى إلى العاصمة الإيرانية في أغسطس آب من العام 2007، ظهر المالكي مع أحمدي نجاد، ووصف الدور الإيراني في تحقيق الأمن في العراق بأنه دور إيجابي وبناء.[50] إلا أن الضغوط التي أحاطت بالمالكي قد فرضت عليه بالأخير أن يحاول أن يوازن

بين المصالح الأميركية والإيرانية في العراق.[51]

ومع تحسُّن مركز حزب الدعوة، بدأ في التراجع شيئا ما عن الاعتماد على إيران. وأعلنت حكومة المالكي عن عدة إجراءات (خلال عامي 2008، 2009) لكبح جماح الميلشيات المسلحة والتصدي لعمليات القتل على الهوية والخطف والتهجير الطائفي[52] بغية تبييض صورتها جماهيريا (أطلق المالكي في العام 2007 خطة لفرض القانون، وقد تضمنت هذه الخطة "عملية صولة الفرسان" ضد ميلشيا جيش المهدي في البصرة والناصرية وبغداد وبعض المحافظات التي كانت شبه خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وعمليات أم الربيعين في الموصل لتفكيك تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى عدة عمليات عسكرية في المناطق الساخنة)، كما دار الحديث عن جهود تتم من أجل إعادة هيبة الدولة وفاعلية مؤسساتها في بغداد والبصرة وغيرها من المدن العراقية. وفي هذا السياق، شرع حزب الدعوة فيما ادُّعي أنه عملية تطوير من الداخل تتم ببطء، وبدأ المالكي بشكل متزايد في الحديث عن التركيز على دعم مركزية الحكومة والتأكيد على التوجهات الوطنية العراقية. وكان من المنطقي أن تُقابَل هذه المواقف بالرفض والممانعة والمزايدة من الأحزاب الشيعية الأخرى شديدة الولاء لإيران والمشكِّلة للائتلاف العراقي الموحد، والتي كانت تؤيد الفيدرالية وتشدد على مركزية الهوية الشيعية والتمسك بأصول المذهب الجعفري في برامجها الحزبية.[53] وقد استتبع هذا حدوث انقسام في الائتلاف العراقي الموحد، لينشق حزب الدعوة مشكلا ائتلافا جديدا أُطلِق عليه "ائتلاف دولة القانون". وقد تصدر الائتلاف القوائم الفائزة في الانتخابات الثانية لمجالس المحافظات العراقية في 31 من يناير كانون الثاني من العام 2009،[54] كما حصل على 89 مقعداً في الانتخابات النيابية العراقية التي أجريت في السابع من مارس آذار من العام 2010، بفارق مقعدين خلف القائمة العراقية (بزعامة إياد علاوي) التي حصلت على المركز الأول بين القوائم المتنافسة في الانتخابات. وقد كانت إيران قوية بما فيه الكفاية لتلعب دورا رئيسا في هندسة عملية التوصل إلى توافقات حول تشكيل الحكومة العراقية التي أعقبت عملية الانتخابات بغية الحيلولة دون تشكيل إياد علاوي العروبي التوجهات للوزارة كما كان مفترضا وفقا لاستحقاقات العملية الانتخابية، وفي هذا الإطار لعبت طهران دورا مهما أيضا – وإن لم يتم الكشف عن أبعاده بشكل كامل – في دفع مقتدى الصدر ليلقي بثقله خلف المالكي من أجل تسميته رئيس وزراء للعراق مجددا.[55]

3-2- المجلس الأعلى الإسلامي العراقي

كان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقا) – تاريخيا – المنظمة الأوثق علاقات بالجمهورية الإيرانية في العراق، على نحو يتسم بالاطراد والثبات.[56] وكان المجلس الأعلى

للثورة الإسلامية في العراق قد أسسه الخميني، وأوكلت قيادته إلى المرجع الشيعي محمود الهاشمي الشاهرودي، إلا أنه بعد فرار المرجع الشيعي الآخر محمد باقر الحكيم[57] من العراق – في يوليو تمّوز من العام 1980 – قبل أشهر من اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، أُسنِدت زعامة المجلس الأعلى إليه في العام 1986 تكريما لآل الحكيم، وبعد ذلك تجدد انتخابه لرئاسة الحزب حتى اغتياله في التاسع والعشرين من أغسطس آب من العام 2003. وفي إيران، تشكلت ميلشيا المجلس المسماة بفيلق بدر – والتي اشتركت إلى جانب الجيش الإيراني في حربه على العراق – بالأساس من أسرى الحرب العراقيين الذين تعرضوا لعمليات غسيل مخ ممنهجة في معسكرات الأسر الإيرانية (التوابين)، والعراقيين من ذوي الأصول الإيرانية العائدين إلى إيران، والساخطين على حزب الدعوة الإسلامية العراقي من الشيعة العراقيين الفارين من عراق صدام حسين. وعلى الصعيد الفكري، تبنى المجلس نظرية ولاية الفقيه التي قامت الثورة الخمينية على أساس من مبادئها. وخلافا لحزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في العام 1957 في أجواء عراقية خالصة، فإن المجلس الأعلى كان صنيعة للإيرانيين، وكانت ولادته بإرادة إيرانية من عناصر عراقية جمعها المنفى الإيراني. وربما من أجل ذلك، كان المجلس الأعلى أقل استقلالا بكثير عن الإيرانيين في مواقفه وقراراته من حزب الدعوة. كما كان الدعم المادي الضخم الذي قدمته طهران للمجلس الأعلى وميلشياه المسلحة ثمنا لعلاقة الولاء والتبعية التي ربطت بين المجلس والجمهورية الإيرانية. وقد ظل معظم عناصر المجلس الأعلى في إيران حتى سقوط نظام البعث في العام 2003.

واتساقا مع موقف إيران وحزب الدعوة، فقد كان رد فعل المجلس الأعلى تجاه عمليات الحشد لغزو العراق هو انتقاد الولايات المتحدة، مع الاستعداد في الوقت نفسه للحظة سقوط صدام حسين. وقد شارك المجلس الأعلى في العديد من مؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في أوائل العام 2003، بل وقاد النقاشات التي دارت في اللقاءات التي عقدت في العاصمة الإيرانية طهران. وبحلول مارس آذار من العام 2003، بدأ فيلق بدر في الدفع بعشرة آلاف مقاتل محترف من رجاله للتسلل إلى الداخل العراقي قبل أيام من بدء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وقد استغلت إيران ذلك لتضمن لها وجودا في شمالي العراق، وكذلك بغية استخدام عناصر ميلشيا بدر في تحجيم وجود حركة مجاهدي خلق على الأراضي العراقية، علاوة على دعم وضع الشيعة في النظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد صدام. وقد عبَّرت "بدر" عن وجودها عمليا على الأراضي العراقية قبيل الغزو، باستعراض عسكري نظمته في منطقة دربندي خان، الواقعة على الحدود العراقية – الإيرانية.[58] وعقب سقوط نظام صدام حسين في التاسع من إبريل نيسان من العام 2003، استغلت استخبارات الحرس الثوري الإيراني ثغرات ظلت بلا حراسة في المناطق الحدودية المحاذية لمدينتيْ "الكُوت" و"العَمارة"، لنقل

عناصر من ميلشيا بدر ورجال الدين والطلبة، فضلاً عن عناصرها إلى داخل العراق. ووفقاً لخطة تمت المصادقة عليها في قيادة الحرس الثوري الإيراني، فإن الهدف كان فرض أمر واقع في إحدى عشرة مدينة وبلدة عراقية يشكل الشيعة الأغلبية فيها مثل كربلاء والنجف والحِلّة والكوفة والديوانية والكُوت والناصرية والعَمارة، وذلك بتشكيل لجان ثورية على غرار اللجان الثورية في إيران في بداية حكم الخميني، وتعيين حكام محليين لهذه المدن، وقد تم ذلك فعلاً بمدينة الكوت وجزء من الناصرية ومدينة الديوانية. كما أن عناصر المجلس الأعلى وفيلق بدر وحزب الدعوة سرعان ما احتلوا مبان كبيرة بعضها من مقرات حزب البعث في كربلاء والنجف، واتخذوها مكاتب لهم. وكذلك جرى توزيع الآلاف من الدولارات على الطلبة ورجال الدين وشباب كربلاء والنجف لكي يخرجوا إلى الشوارع مرددين الهتافات وحاملين اللافتات التي كانت قد طبعت في قُم. وعلى جانب آخر، فإن وحدات أُطلِق عليها "فدائيو الولي الفقيه"، تضم عناصر شيعية متطرفة، كانت قد تلقت تدريبات خاصة بحرب العصابات والعمليات الانتحارية، قد دخلت إلى العراق برفقة نائب رئيس المجلس الأعلى عبد العزيز الحكيم.[59] وقد مهدت هذه الجهود للمجلس الأعلى وميلشيا بدر الطريق أمام عودة محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى إلى العراق، بعد ثلاثة وعشرين عاما قضاها منفيا في إيران.

وفي طهران، أكد محمد باقر الحكيم في خطابه الوداعي للشعب الإيراني على أهمية إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار باعتبار ذلك مطلبا ورغبة شعبية عراقية، معربا عن شكره للجمهورية الإيرانية على استضافتها المعارضين العراقيين على أراضيها.[60] وقد عاد الحكيم إلى العراق في يوم السبت العاشر من مايو أيّار من العام 2003، في أجواء احتفالية، يرافقه عدة مئات من عناصر الحراسة. وقد حظي لدى عودته باستقبال حاشد في البصرة التي دخل إليها برًّا من إيران، والتي خطب في جماهيرها (قرابة مائة ألف شيعي عراقي) قبل أن يواصل مسيرته في طريقه إلى النجف التي وصلها ليستقر فيها في الثاني عشر من مايو أيّار. وكان هاشمي رفسنجاني قد أعلن عن عودة الحكيم في خطبة الجمعة في طهران، والتي سبقت عودة الحكيم بيوم، معربا عن أمله في أن تؤدي عودته إلى وطنه إلى إصلاح الحركة الشيعية في جنوب العراق.[61] وقد أثارت عودة الحكيم مخاوف كثير من أبناء المكون السني في العراق، والذين كانوا يعارضون بقوة وينظرون بقلق إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق. وقد جرت عدة محاولات لاغتيال الحكيم، كما تعرضت مكاتب المجلس الأعلى في بغداد وغيرها من المدن العراقية الكبرى لعمليات تفجيرية. وبالأخير اغتيل الحكيم في التاسع والعشرين من أغسطس آب من العام 2003، إثر عملية تفجير سيارة مفخخة في النجف، تبناها تنظيم القاعدة، وإن ظلت الشكوك تحوم حول أن القوات الأميركية هي من كان يقف خلف عملية الاغتيال، كما وجَّه بعض الباحثين أصابع الاتهام إلى الإيرانيين

حول مسئوليتهم وضلوعهم في اغتيال باقر الحكيم.[62] وقد تولى عبد العزيز الحكيم رئاسة المجلس الأعلى بعد مقتل أخيه.[63]

كان عبد العزيز الحكيم من المؤيدين لتبني النظام الفيدرالي في العراق، وأن يكون فيه الجنوب الشيعي إقليما ذا سيادة وسلطات وصلاحيات خاصة. وقد تحالف المجلس الأعلى مع حزب الدعوة، ليشكلا مع عدد من الأحزاب والشخصيات الشيعية العراقية "الائتلاف العراقي الموحد" في أواخر العام 2004 قبيل إجراء أول عملية اقتراع بعد الغزو الأميركي لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية (البرلمان المؤقت) في الثلاثين من شهر يناير كانون الثاني من العام 2005، والتي حصل فيها الائتلاف العراقي الموحد على أكبر حصة من أصوات الناخبين (40% من إجمالي الأصوات الصحيحة)، إلا أن هذه النسبة لم تكن كافية لانفراد الائتلاف بتشكيل الحكومة، مما اضطر الائتلاف معه إلى الدخول في تحالف مع "قائمة التحالف الكردستاني". وكان من المفترض أن يكون رئيس الوزراء من بين كوادر المجلس الأعلى (صاحب الحصة الأكبر من مقاعد البرلمان ضمن الائتلاف العراقي الموحد)، إلا أن المخاوف الأميركية من العلاقات ذات الطبيعة الخاصة التي تربط المجلس الأعلى بإيران قد اضطرت الائتلاف العراقي الموحد إلى تسمية إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة) رئيسا للوزراء بدلا من عادل عبد المهدي (مرشح المجلس الأعلى لرئاسة الوزراء).

وفي البرلمان، تبنى نواب المجلس الأعلى عددا من التوجهات الخادمة للسياسات الإيرانية. وكان من أهم هذه التوجهات المطالبة بإقامة منطقة أو مناطق للحكم الذاتي في النطاقات التي يقطنها الشيعة وسط وجنوب العراق (يوجد معظم الاحتياطي العراقي من النفط بالقرب من البصرة على رأس الخليج العربي جنوب العراق)، وقد ذهب المجلس الأعلى في تفضيله لحكومة لا مركزية إلى حد اقتراحه اتحاد المحافظات الشيعية التسعة (يتكون العراق من ثماني عشرة محافظة) لإقامة إقليم واحد مستقل، كان من المسلم به أنه سوف يدين بالولاء والتبعية للجمهورية الإيرانية، والولي الفقيه في طهران.[64] وقد كانت مسألة الفيدرالية قضية جدلية شائكة مثيرة للكثير من الخلاف الحاد خلال عملية وضع الدستور العراقي الدائم (تم الاستفتاء الشعبي عليه في الخامس عشر من شهر أكتوبر تشرين الأول من العام 2005)، وقد دافع عبد العزيز الحكيم خلال هذه الفترة بشدة عن خيار فدرلة العراق.[65]

ولعل ما جعل مسألة الفيدرالية في العراق ميدانا للكثير من الجدل والاستقطاب هو غنى الجنوب بالثروة النفطية. وكان المجلس الأعلى – إلى حد بعيد – هو الحزب الأقوى في الجنوب العراقي، كما أن ميلشياه المسلحة (منظمة بدر) كانت قد نجحت في اختراق وزارة الداخلية العراقية، مستغلة دعوات دمج الميلشيات في الجيش والشرطة والأجهزة والدوائر الأمنية العراقية، لتتخذ من

عملية الدمج ستارا لفرق الموت التي كونتها وعمليات التطهير العرقي والمذابح الطائفية التي تورطت في ممارستها. وبالأخير فقد أصبحت لميلشيا بدر اليد الطولى بلا حسيب ولا رقيب في جنوب العراق. وقد أعطت إقامة منطقة حكم ذاتي في الجنوب المجلس الأعلى فرصة فرض سيطرته الكاملة – تقريبا – على عملية تصدير النفط وتوزيع أرباحه.[66] وفي أوائل شهر يوليو تمّوز من العام 2005، وقعت إيران والعراق اتفاقيات حول النفط والكهرباء، تقضي بتصدير مائة وخمسين ألف برميل يوميا (يمكن أن تصل إلى ثلاثمائة وسبعين ألف برميل من النفط الخام العراقي إلى إيران)، لقاء تزويد العراق بمنتجات نفطية عبر مدّ ثلاثة خطوط أنابيب بين البصرة والجانب الإيراني بطول أربعين كيلو مترا، واستخدام موانئ إيران على بحر قزوين في استيراد منتجات الوقود المكررة لحساب العراق من آسيا الوسطى، وكان الاتفاق يتحدث عن ثلاثة خطوط أنابيب: الأول لنقل النفط الخام العراقي من البصرة إلى مصفاة عبّادان (عبّادان: مدينة من مدن عربستان "خوزستان" الواقعة تحت الاحتلال الفارسي)، والثاني لنقل المنتجات النفطية من مصفاة عبّادان إلى البصرة، والثالث لنقل البنزين من ميناء ماهشهر جنوب عربستان "خوزستان" إلى جنوب العراق. وقد أدى هذا الاتفاق إلى الحد من حرية واستقلالية السياسة النفطية والطاقوية العراقية ووضع عليها قيودا لا مبرر لها، وكذلك أحدث نقصانا كبيرا في حصة العراق النفطية في الأسواق العالمية نتيجة الصادرات النفطية العراقية الضخمة إلى إيران، كما أن اللجوء إلى إيران كدولة وسيطة لشراء المنتجات البترولية أضاف مزيدا من الأعباء نتيجة العمولة التي حصل عليها الإيرانيون، والتي كان يمكن توفيرها في حال استيراد البنزين مباشرة من الأسواق الدولية.[67]

وبعد عدة أشهر من النضال من أجل التكريس للفيدرالية، اقترح عبد العزيز الحكيم إجراء محادثات بين إيران والولايات المتحدة حول الأمن في العراق، في محاولة لشرعنة التدخل الإيراني في الشأن العراقي، ومنحه غطاء دوليا في تجاهل تام للسيادة والإرادة العراقية. وفي مارس آذار من العام 2006، قال الحكيم إنه في ضوء الأدوار الكبيرة التي تلعبها كل من الولايات المتحدة وإيران في العراق، فإنه سيكون من مصلحة الشعب العراقي فتح مثل هذا الحوار. وبدا أن هذه المحادثات ربما تمضي قدما مع تأييد علي لاريجاني رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لدعوة الحكيم، وتأكيده على استعداد إيران لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة من أجل حل القضايا العراقية العالقة والمساعدة على قيام نظام سياسي حر ومستقل في العراق. وقد قوبل اقتراح الحكيم وحماسة لاريجاني لقبوله بالتشكك والارتياب من جانب الأميركيين، وكانت إيران قد رفضت عقد مباحثات كانت الولايات المتحدة قد اقترحتها في مناسبات سابقة (جرت بعد ذلك العديد من جولات المباحثات بين الولايات المتحدة وإيران حول العراق، منها

لقاءات على مستوى سفيريهما في بغداد، وأخرى على مستوى الخبراء).[68] على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن اقتراح الحكيم قد تزامن مع تصاعد حدة أزمة الملف النووي الإيراني بعد إحالته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الذي منح إيران، في الثلاثين من شهر مارس آذار، مهلة شهرا لكي توقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وقد اعتقد الأميركيون أن إيران كانت تحاول استغلال الملف الأمني في العراق كورقة ضغط على الولايات المتحدة في صراعهما الموصول، واستخدام عبد العزيز الحكيم والمجلس الأعلى لاستهلاك المزيد من الوقت وصرف انتباه المجتمع الدولي عن برنامجها النووي المثير للجدل.[69]

وعلى طريق التوريث الذي طبع بطابعه عملية انتقال دفة القيادة في معظم التنظيمات والأحزاب الشيعية في العراق، تولى عمار الحكيم قيادة المجلس الأعلى بناء على وصية أبيه عبد العزيز الحكيم، الذي كان قد توفي في مستشفى مسيح دانشوري في العاصمة الإيرانية طهران في السادس والعشرين من أغسطس آب من العام 2009، بعد تردي حالته الصحية (كان عبد العزيز قد تقلد قيادة المجلس بدوره بعد اغتيال أخيه محمد باقر الحكيم). وكان عمار (المولود في العام 1971) قد غادر العراق في العام 1979 برفقة أبيه – هربا من ملاحقة نظام صدام حسين – إلى إيران، والتي ظل مقيما بها حتى دخول آل الحكيم العراق على ظهر دبابات الحرس الثوري الإيراني بعد اجتياح قوات الاحتلال الأميركي للبلاد. وقد درس عمار الحكيم بإحدى ثانويات العاصمة الإيرانية طهران، ثم أكمل دراسته الجامعية في قُم، وهناك أتقن اللغة الفارسية. وبعد عودته إلى العراق، ترأس عمار الحكيم مؤسسة شهيد المحراب التي اتُّهمت بتلقيها تمويلا إيرانيا.[70] وكان المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي واحدا من بين أول من دعموا تولي عمار لقيادة المجلس الأعلى. ولاشك أن عمار الحكيم – الذي كان قد قضى الشطر الأكبر من حياته في إيران – كان ولاؤه وتوجهه محسوما لصالح الجمهورية الإيرانية. وقد ظل المجلس الأعلى تحت قيادة عمار الحكيم يحتفظ بعلاقات خاصة ومتميزة مع طهران. كما دافع عمار الحكيم بقوة عن خصوصية العلاقات الإيرانية – العراقية، رافضا وجهة النظر التي ترى أن على العراق أن يتحرك بعيدا عن إيران، إذا أراد أن يعمِّق علاقاته بعالمه العربي، متهما وجهة النظر تلك بأنها تحتاج إلى مراجعة. فقد كان عمار الحكيم يرى أن المصلحة الوطنية للعراق تجعل من المحتم على العراقيين أن يحتفظوا بعلاقات وثيقة مع إيران، التي تشترك مع العراق في حدود تمتد حتى ألف وأربعمائة كيلو متر، فضلا عن المشتركات الثقافية والتاريخية والسياسية. لكن ربما كان يقف خلف هذا الدفاع المستميت من عمار الحكيم عن أهمية العلاقات العراقية – الإيرانية، رغبته في إخفاء حقيقة ارتماء المجلس الأعلى في حضن إيران، بعد أن أصبح وكيلا لها في المشهد السياسي العراقي.

لقد أثبت المجلس الأعلى تحت قيادة عمار الحكيم أنه الحليف الأكبر لإيران في العراق، وأصبح من غير الوارد أن تطرأ على العلاقة العضوية بين المجلس الأعلى وإيران أدنى تغير في المستقبل المنظور. فقد دعم المجلس الأعلى دوما على نحو ممنهج السياسات الداعمة للمصالح الإيرانية، واعتقد في يقين أن العلاقات العراقية – الإيرانية هي حجر الزاوية في السياسات العراقية الإقليمية. لقد جمعت بين المجلس الأعلى والجمهورية الإيرانية منطلقات أيديولوجية وعقدية واحدة، الأمر الذي تحتم معه تأصُّل العلاقة بينهما بحكم المشتركات الفكرية والمشروع السياسي الواحد والمصالح المتوافقة.

3-3- مقتدى الصدر وجيش المهدي

لا يحتاج المرء إلى كثير من الجهد ليدرك أن ما أحاط به مقتدى الصدر نفسه – ورُوِّج له إعلاميا – حول انطلاقه أيديولوجيًّا من منطلقات عروبية ومعارضته للنفوذ الإيراني المتزايد في العراق، هو نوع من النفاق والتجمُّل ولُبْس مسوح الضأن، ومحاولة لدغدغة مشاعر رجل الشارع العراقي البسيط.[71] فمنذ بداية مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق كان الصدر على استعداد لقبول مساعدة الإيرانيين. وكان المرجع الشيعي كاظم الحائري – العراقي المولد والمقيم بقُم – والمؤيد بقوة للنظام الإيراني والمعروف بتبنيه لنظرية ولاية الفقيه، قد أصدر مرسوما في مطلع شهر إبريل نيسان من العام 2003 يقول فيه: "نحيط علمًا بأن السيد مقتدى الصدر هو نائبنا وممثلنا في كل شئون الفتوى"، وأضاف المرسوم: "إن مكانته من مكانتي".

وقد دأبت وكالة الأنباء الإيرانية على الإشارة إلى مقتدى الصدر باعتباره مبعوث الحائري، كما توجه الصدر إلى إيران في السابع من يونيو حزيران 2003 للمشاركة في إحياء ذكرى رحيل الخميني، وهناك التقى المرشد الأعلى علي خامنئي ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني وشخصيات بارزة أخرى في طهران. وصرح محمود محمدي العضو المحافظ البارز في البرلمان الإيراني أن على الجمهورية الإيرانية أن تدعم مقتدى الصدر، بوصفه رمزا يتصدى لمواجهة الاحتلال وقواته، وأن إيران يجب أن يكون لها وجود أكثر فاعلية في الأزمة العراقية، وأضاف: يجب علينا ألا نخشى من حقيقة أن تعاطينا يمكن أن يعد تدخلا. وبالإضافة إلى الشخصيات السياسية التي التقاها الصدر، فقد دار الحديث حول لقاءات جمعت بينه وبين عدد من القيادات العسكرية رفيعة المستوى من الجيش والحرس الثوري الإيراني. وتشير التقارير إلى صفقة تم التوصل إليها بين الصدر ومضيفيه، تقضي بتقديم إيران للدعم المادي للصدريين مقابل تبني الصدر لنموذج ولاية الفقيه الإيراني في العراق والترويج له، وكذلك تنظيم المقاومة للتصدي للوجود الأنجلو – أميركي في بلاد الرافدين، والاصطفاف

ضد منافس الإيرانيين الرئيس في العراق المرجع الشيعي علي السيستاني. وقد أبدى رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم – في إطار تنافس الجماعات والأحزاب الشيعية العراقية على كعكة الدعم الإيراني والاستئثار بود طهران – امتعاضه الشديد حيال الاهتمام الرسمي الذي حظيت به زيارة الصدر لإيران. معتبرا محاولات تضخيم حجم مقتدى من قبل بعض الجهات الإيرانية محاولات تهدف إلى تقليص دور المجلس الأعلى وتحجيم مكانة قيادته.[72]

وحقيقة الأمر أنه كان هناك اتجاهان داخل القيادة الإيرانية يتباينان في موقفيهما حيال التعاطي مع ظاهرة مقتدى الصدر وجيش المهدي؛ الاتجاه الأول قاده القائد الأعلى علي خامنئي ومعه هاشمي رفسنجاني، وتبنى هذا الاتجاه دعم الصدر وميلشياه المسلحة. وقاد الاتجاه الثاني الرئيس الإيراني محمد خاتمي وأنصاره الإصلاحيون رافضين مدّ أي قنوات اتصال بين إيران والصدريين، إلى الحد الذي رفض معه خاتمي استقبال الصدر لدى زيارته لطهران – كما ذكرت بعض المصادر المطلعة – حيث كان الإصلاحيون الإيرانيون يفضلون دعم المرجع علي السيستاني والقيادات والقوى العراقية المؤيدة للتعاون السلمي مع الأميركيين والبريطانيين على أساس أن ذلك يشكل أفضل ضمانة لحصول الشيعة العراقيين على مطالبهم، وعلى حصة كبيرة في تركيبة النظام السياسي العراقي الجديد.[73]

وعلى أية حال، فبالإضافة إلى ما تركته زيارة الصدر لطهران من أثر طيب ومشاعر إيجابية، فقد كان من نتائجها أن أصبح مقتدى الصدر قادرا على تأمين إمدادات الغذاء الإيراني والدعم المادي لجموع الفقراء والمهمشين من شيعة الأحياء البائسة والمكتظة الواقعة شرق بغداد، تلك الأحياء التي اتخذها الصدريون معقلا لهم وأطلقوا عليها اسم مدينة الصدر (نسبة إلى المرجع الشيعي محمد محمد صادق الصدر والد مقتدى) بعد أن كانت تعرف قبل الاحتلال الأميركي باسم مدينة صدام. أما الإيرانيون، فقد سعوا من جانبهم لاستغلال زيارة الصدر من أجل تخفيف حدة غضب الصدريين وحنقهم تجاه الشيعة العراقيين العائدين توًّا من إيران، بعد الهجوم والانتقاد اللاذع الذي وجهه مقتدى الصدر للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة لاتخاذهما من إيران مهجرا ومعقلا خلال الفترة التي حكم فيها صدامُ حسين العراقَ، وانتقاص الصدر واستخفافه بالمرجع الشيعي علي السيستاني المتزعم للحوزة العلمية في النجف في حين أنه يحمل وثائق هوية إيرانية، ولا يتمتع بالجنسية العراقية.[74] كما كانت الجمهورية الإيرانية تأمل في أن تساعد زيارة الصدر لطهران في توحيد جماعات وأحزاب مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقي وحزب الدعوة والتيار الصدري لتشكيل كتلة شيعية قوية قبل إجراء الانتخابات المنتظرة.

وبعد عودته من طهران، خفف الصدر من حدة خطابه ضد الشيعة

العراقيين العائدين من إيران، وأعلن عن تشكيل ميلشيا جديدة. وفي خطبة الجمعة في الثامن عشر من يوليو تمّوز من العام 2003، أعلن الصدر عن تأسيس جيش المهدي تحت شعار مقاومة الاحتلال وحماية المراقد وتعزيز دور المرجعية الشيعية.[75] وبدأ على إثر ذلك – وتحديدا بحلول شهر أكتوبر تشرين الأول من العام 2003 – فتح الباب أمام المتطوعين للانخراط في صفوف ميلشيا الصدر في عدد من المناطق العراقية. وقد أكدت العديد من المصادر أن جيش المهدي قد تلقى كميات كبيرة من السلاح الإيراني. ووفقا لجنرال سابق في الحرس الثوري الإيراني، فقد قدمت إيران السلاح والتدريب الأساسي لعناصر جيش المهدي عقب إعلان الصدر عن تأسيس جيش المهدي في يوليو تمّوز 2003. وبالإضافة إلى ذلك، فتبعا لبعض التسريبات، فإن جيش المهدي قد تلقى – بحلول العام 2004 – حوالى ثمانين مليون دولار كمساعدات من الجمهورية الإيرانية.[76] ورغم ذلك كله، فقد ظلت طهران تدعي أنها لا صلة لها بعملية تسليح ميلشيا الصدر.

وبالأخير، أعلن مقتدى الصدر رسميا عن بدء القتال ضد المحتلين، بعد أن أصدر بول بريمر – الحاكم الأميركي على العراق بتكليف من قوات الاحتلال – قرارا بإغلاق صحيفة الحوزة (الناطقة بلسان التيار الصدري، والتي كان يصدرها المكتب الإعلامي لمقتدى الصدر) لمدة ستين يوما، مما أدى إلى تصاعد الأحداث الدامية بين أنصار الصدر وقوات الاحتلال. وحث الصدر في خطبته للجمعة في الثاني من إبريل نيسان من العام 2004 أتباعه على عدم الصمت والبدء في قتال قوات التحالف.[77] ومع التهديد بقتل أو اعتقال مقتدى الصدر من قِبَل القوات الأميركية، ظهرت عناصر جيش المهدي في النجف وكربلاء حيث المراقد الشيعية، وفوجئ الأميركيون بانتشار كثيف لجيش المهدي في مدن عراقية كثيرة، حيث سيطر أتباع الصدر على مراكز الشرطة والدوائر الرسمية في أحياء داخل العاصمة، إضافة إلى سيطرتهم على مدينة البصرة والعَمارة والناصرية والكُوت، لينتهي الأمر بمعارك ضارية بين القوات الأميركية وجيش المهدي في مدينة النجف.[78] وفي هذا السياق وجهت الولايات المتحدة تحذيرًا قويًا لإيران عبر شخصية بريطانية ذات علاقة وثيقة بسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك والرئيس الإيراني لاحقا (2013) حسن روحاني، مؤكدة لها أنها تمتلك من الوثائق والمستندات ما يكفي لمعاقبة إيران واتخاذ إجراءات متشددة بحقها. وجاء في التحذير الأميركي أن الأبواب لا تزال مفتوحة أمام إيران كي تلعب دوراً بناء في العراق في سبيل تهدئة الوضع والقضاء على ظاهرة مقتدى الصدر في المدن الشيعية. ومع تصعيد بول بريمر من موقفه ضد مقتدى الصدر واعتباره مطلوبا للعدالة في اتهاماتٍ تخص قضية مقتل رجل الدين الشيعي عبد المجيد الخوئي في النجف، مهددا الصدر بأن مصيره ينحصر في القتل أو الاعتقال. بما يعنيه هذا من أن التحذيرات الأميركية غير المباشرة، وعبر الوسطاء لإيران سوف تتحول إلى

تحذيرات علنية، قد تستتبعها مواقف تصعيدية أميركية، وبالذات فيما يتصل بملف البرنامج النووي الإيراني واتهام إيران برعاية الإرهاب[79] بما يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الإيراني وإيذانا بانتهاء الهدوء الهش في العلاقة الصراعية بين الولايات المتحدة وطهران.

وأمام هذا التصعيد بدأ التحول في الموقف الإيراني نحو مقتدى الصدر، وكان خاتمي قد حاول أن يفرض هذا التحول قبل ذلك بعدة أشهر، ففي لقائه مع إبراهيم الجعفري عضو مجلس الحكم الانتقالي العراقي (حزب الدعوة) الذي ذهب إلى طهران في مهمة ذكر أنها لإقناع الإيرانيين باستضافة مقتدى الصدر كمخرج لأزمته مع قوات الاحتلال، لمَّح خاتمي إلى عدم موافقة طهران على تحركات مقتدى الصدر الأخيرة ضد القوات الأميركية، وقال: إن أسلوب الشيعة هو منطق الاعتدال وأكد على ضرورة وضع الأمور في يد الشعب العراقي، واحترام حريته في الاختيار، وهو ما يتجلى في مواقف حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومواقف المرجع الشيعي علي السيستاني، كما أكد خاتمي على أن إيران ترفض أي تحرك عنيف من شأنه أن يؤزم الوضع في العراق، ويعرض الاستقرار العراقي والشيعة للضرر.[80] إلا أن تلميحات خاتمي لم تجد أصداء قوية لها في أوساط مصادر القوة الحقيقية في طهران، ولكن فشل خامنئي ومعه المحافظون في استخدام ورقة مقتدى الصدر في سبيل تعزيز النفوذ الإيراني في العراق عزز موقف خاتمي وسياسته حيال الملف العراقي. فقد أبلغ خامنئي خاتمي أنه أمر بتجميد أنشطة اللجنة الخاصة التي شكلها مكتب خامنئي بعد سقوط نظام صدام حسين، والتي كانت مكلفة بشكل سري بمتابعة الحالة الأمنية في العراق وتقديم الدعم للقوى المناهضة لمجلس الحكم العراقي، في محاولة لإضفاء قدر كبير من الصعوبة على السيطرة الأميركية على العراق، وكانت تلك اللجنة برئاسة علي آقا محمدي مستشار المرشد ونائب مدير الإذاعة والتلفزيون وعضوية محمد باقر ذو القدر نائب قائد الحرس الثوري والعميد قاسم سليماني قائد فيلق القدس والعميد مرتضى رضائي قائد استخبارات الحرس الثوري، فضلاً عن حسن كاظمي قمي مساعد مدير استخبارات الحرس السابق والقائم بالأعمال الإيراني في بغداد.[81]

وقد دفعت التحذيرات الأميركية خامنئي لوقف المساعدات المالية التي كانت تقدم لمقتدى الصدر وأنصاره، وفي جلسة ساخنة للمجلس الأعلى للأمن القومي جرى النقاش حول تطورات العراق والدور الذي يلعبه مقتدى الصدر، وقال خاتمي في الاجتماع إن الشيعة في العراق ولأول مرة في تاريخهم الحديث عثروا على طرف أجنبي يرغب في ضمان حقوقهم، وأوضح أن الولايات المتحدة قضت خلال عامين على أخطر وأشرس أعداء إيران ، في إشارة إلى نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، وأضاف إنه : "بدلاً من أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية لترميم صورتنا ونظهر كشريك قوي للولايات المتحدة في

المنطقة، قمنا باتخاذ سياسات جعلتنا في خندق واحد مع طالبان وصدام حسين".[82]

وقد أرسلت الحكومة الإيرانية حسين صادقي مدير دائرة الخليج إلى العراق، وهو خبير في شئون العراق والخليج، وسفير سابق لإيران لدى الكويت، كما سبق أن التقى عددا من أعضاء مجلس الحكم العراقي والحكومة المؤقتة عدة مرات، وتلخصت مهمته في طمأنة مجلس الحكم العراقي أن إيران لن تساند مقتدى الصدر بعد الآن، كما أعلن صادقي دعم إيران المعنوي للمرجعية العليا لشيعة العراق المتمثلة في علي السيستاني الذي كان بالأمس القريب هدفاً لحملات أركان التيار المحافظ في إيران.[83] وقد عبر غلاة المتطرفين في التيار المحافظ عن الانقلاب الدرامي في الموقف الإيراني من مقتدى الصدر، بوصفهم لأنصار مقتدى الصدر بأنهم أشبه بتنظيم "مجاهدي خلق" الإيراني المعارض الذين درج على وصفهم في إيران بـــ"المنافقين"، وأن مقتدى الصدر يزرع بذرة النفاق في أوساط الشيعة في العراق، على نحو ما كتب رسول جعفريان على موقع "بازتاب" الخاص بمحسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري، حيث أسهب في توجيه انتقادات لاذعة لمحمد صادق الصدر (الشهيد الصدر الثاني) والد مقتدى الصدر، وأفاض في امتداح محمد باقر الحكيم مؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموالي لطهران وكذلك علي السيستاني.[84] وأيا ما كان الأمر فقد كان الانقلاب الإيراني على مقتدى الصدر له أسبابه الموضوعية من وجهة النظر الإيرانية التي دائما ما أعلت الاعتبارات المتعلقة بمصالحها الوطنية وأمنها القومي فوق كل اعتبار آخر.

ومن جانب آخر، فقد كانت سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي أول سلطة شكلها الاحتلال لإدارة أمور العراق بعد الإطاحة بصدام حسين في إبريل نيسان من العام 2003، من المقرر أن تسلم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في يونيو حزيران من العام 2004، وكان من المنتظر أن تُجرَى انتخابات برلمانية – بعد ذلك بوقت قصير – يستتبعها تشكيل حكومة انتقالية جديدة. وكانت طهران تعتقد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة يمكنهما الفوز بحصة الأسد في مواقع السلطة والإدارة في العراق عبر المشاركة في العملية السياسية الجارية في البلاد. من أجل هذا، فإنه لم يكن من مصلحة الإيرانيين إعاقة المسار السياسي في العراق، والذي كان من المتوقع أن يتصدر المشهد فيه أقرب حلفائها.

وفي يوم الجمعة الثاني والعشرين من يناير كانون الثاني من العام 2006، قام مقتدى الصدر بزيارة رسمية أخرى إلى طهران، في طريق عودته من أداء الحج. وقد التقى الصدر الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني ووزير الخارجية منوچهر متكي. وفي تصريح غير مسبوق له، قال الصدر عقب لقائه بلاريجاني: إن جيش المهدي – التابع له – "سيدعم" أي دولة جارة في حال تعرضها لهجوم، وإنه إذا ما تعرضت دول إسلامية مجاورة لهجوم،

فإن جيش المهدي سيدعمها. ورغم أن الصدر لم يحدد تلك الدول إلا أنه كان من الواضح أنه يشير إلى إيران التي كانت تتعرض لضغوط دولية بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، وكذلك سوريا التي تعرضت للضغوط بسبب اتهامات بضلوعها في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. وقد جددت إيران خلال زيارة الصدر دعواتها لخروج القوات الأجنبية من العراق. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن وزير الخارجية الإيراني منوچهر متكي، الذي التقى الصدر، قوله: إن القوات الأميركية متواجدة هناك للهيمنة على المصالح العراقية وإنه يمكن حل الأزمة في العراق بخروج القوات المحتلة. فيما قال الصدر: نحن سعداء بتطور العلاقات بين الشعبين الإيراني والعراقي كل يوم، ونحن ندعم دائما تعزيز علاقات العراق بكافة جيرانه خاصة الجمهورية الإسلامية.[85] وأيا ما كان الأمر، فقد شكلت زيارة الصدر لإيران نقطة تحول ومنعطفا مهما في العلاقة بين الجانبين. كما أن هذه كانت هي المرة الأولى التي يدلى فيها مقتدى الصدر بتصريحات علنية تحمل طابع التأييد الواضح للسياسات الإيرانية. وبالنسبة للإيرانيين، فقد مثلت الزيارة وما تبعها من تغير في لغة مقتدى الصدر، نجاحا باهرا لمشروع التمدد الإيراني في العراق. فها هو التيار الصدري، الذي كان معاديا للنفوذ الإيراني في العراق (باعتبار ما كان يروَّج له من توجهات عروبية للصدريين، ومعارضة من الصدر للفيدرالية في العراق)، يصبح الآن ومرة واحدة حليفا مخلصا لإيران مع غيره من الأحزاب الشيعية العراقية ذات الولاء المطلق للجمهورية الإيرانية، رغم الخلافات السياسية الكبيرة بين مكونات التحالف السياسي الشيعي.

وبعد عدة أشهر من تشكيل أول حكومة عراقية دائمة منتخبة في مايو أيّار من العام 2006 برئاسة نوري المالكي، بدأ الصدر يعرب عن خيبة أمله في المالكي وإدارته الجديدة. فبعد توليه لمهام منصبه، لم يبدِ المالكي اهتماما يُذكَر بعملية الدفع لإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق. وبالأخير، وقبل اجتماع كان من المقرر عقده في عمّان في الثلاثين من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2006 بين المالكي والرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، قررت كتلة الصدر تعليق مشاركتها في حكومة المالكي. وفي الأشهر التالية، ومع زيادة تدفق القوات الأميركية التي تم نشرها في بغداد ومدن عراقية أخرى، بدأ جيش المهدي في تسليح نفسه بأسلحة أكثر تقدما بشكل ملحوظ. وتحدث العديد من المسئولين الأميركيين والعراقيين، وكان من بينهم موفق الرُّبيعي مستشار الأمن القومي العراقي، عن أن إيران هي من تقف خلف عملية تسليح جيش المهدي ردا على تدفق القوات الأميركية إلى العراق، وتصاعد حدة الموقف الأميركي إزاء البرنامج النووي الإيراني. وعلى شاكلة موقفها من الاتهامات السابقة التي وُجِّهت إليها، فقد نفت إيران بالمطلق أي علاقة لها بتسليح جيش المهدي، متجاهلة القرائن والأدلة التي تدمغ تورطها في

إمداد الصدريين بالسلاح والدعم العسكري المتقدم. وأيا ما كان الأمر، فقد كان من الواضح أن الجمهورية الإيرانية تسعى من أجل أن تجعل من جيش المهدي قوة موازنة للوجود الأميركي المتزايد في العراق، ووسيلة لتوجيه التحذيرات والإنذارات المسبقة للولايات المتحدة من القيام بعمليات عسكرية في الداخل الإيراني.

وخلال العام 2007، حدثت اشتباكات دموية بين جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر من جهة وقوات الأمن العراقية وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى الإسلامي من جهة أخرى، وقد كان آخر هذه الاشتباكات في مدينة كربلاء في أغسطس آب من العام 2007 خلال الزيارة الشعبانية؛ والتي هي ذكرى مولد المهدي المنتظر لدى الشيعة، حيث اتُّهم جيش المهدي بإحداث فوضى في المدينة وقتل ما لا يقل عن اثنين وخمسين شخصا، وأعقب هذا إعلان الصدر في التاسع والعشرين من نفس الشهر عن تجميد أنشطة جيش المهدي كافة. وكانت الأنباء قد ترددت عن مغادرة الصدر النجفَ إلى مدينة قم في إيران منذ مطلع العام 2007، ثم ليظل في قم بعد ذلك مدة أربعة أعوام، قبل أن يعود بشكل مفاجئ مجددا إلى النجف.[86]

وبعد عدة أشهر من اشتباكات كربلاء، ساعدت طهران – التي كانت تلعب من أجل مصالحها على جميع الحبال – الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي (حزب الدعوة الشيعي) على تحييد جيش المهدي وتقليم أظافره، وإحكام السيطرة على معاقل الصدريين في جميع أنحاء العراق. وفي نهاية مارس آذار من العام 2008، أعلن المالكي عن بدء عملية عسكرية تضم قوات عراقية وأميركية ضد ميلشيا جيش المهدي في البصرة وغيرها من مدن الجنوب العراقي (أحداث البصرة / عملية صولة الفرسان).[87] وقد حصدت المعارك – التي استمرت مدة ستة أيام – المئات من القتلى والجرحى.[88] وتم الإعلان عن اتصالات تولتها قوى وشخصيات عراقية مع مقتدى الصدر والمسئولين الإيرانيين بصورة مباشرة، والذين رأوا في تطور سير المعارك – الدائرة بين القوى الشيعية المتصارعة – خطراً كبيراً على حلفائهم ونفوذهم في العراق. وقد أدى التدخل الإيراني إلى التوصل إلى هدنة هشة بين الفرقاء المتقاتلين. وكانت إيران قد التزمت الصمت في بداية المعارك، ثم أعلنت مصادر إيرانية دعمها لحق الحكومة في بسط سيادتها وسيطرتها على كامل التراب العراقي. لكن الواضح أن إيران بصمتها في بداية المعركة وتأييدها حق الدولة في السيطرة على أرضيها، ثم في فرض وقف العمليات كانت تراقب سير الأمور وتنتظر عروضاً من الأميركيين لإثبات قدرتها كطرف وحيد فاعل ومقرر في مصير العراق ووجود الأميركيين على أرضه أو فرض انسحابهم منها. لقد أبانت عملية "صولة الفرسان" أن اللعبة والتجاذبات هي بين إيران وأميركا اللتين تمكنتا من تحويل العراق إلى ساحة لتصفية حساباتهما، فيما سعى الإيرانيون

لاستغلال المشهد في تعزيز موقفهم، وتحسين شروط التفاوض والمساومة مع الأميركيين عند الدخول في أية مفاوضات مستقبلية، بينما يدفع الشعب العراقي الثمن.[89]

وبالأخير، فإن العلاقة التي ربطت بين مقتدى الصدر وإيران تختلف اختلافا جذريا عن تلك العلاقة التي جمعت بين الإيرانيين والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة العراقيين. فالتيار الصدري تيار ذو جذور ضاربة في البيئة الشيعية العراقية، وتعود أدبياته التأسيسية إلى المرجع الشيعي محمد محمد صادق الصدر (والد مقتدى) [1943 – 1999] ومشروعه الفكري حول "الحوزة الناطقة"،[90] ومعارضته لنظام صدام حسين، وعلى هذا فالاتجاه الصدري هو حركة إحياء شيعية عراقية تزامنت – وإن على نحو منفصل – مع تنامي المد الثوري الشيعي في إيران الذي أخذ يشق طريقه بوضوح منذ ستينيات القرن العشرين، ومن هنا فإن الخط الصدري الذي اكتمل نضجه حركيا على يد مقتدى الصدر لم يكن – وإن في بداياته الأولى على الأقل – ذا علاقة عضوية بنظام الجمهورية الإيرانية. لكن الذي حدث أنه في غضون أشهر من الغزو الأميركي للعراق في شهر مارس آذار من العام 2003، بدأت العلاقة بين إيران والصدريين تتوطد وتتشكل ملامحها. هذا وإن ظل كلا الطرفين لا يريد للطرف الآخر أن يحقق نجاحا كليا لأهدافه ومساعيه في العراق. بل وكثيرا ما لعبت طهران دور الوسيط للتأكد من أن الصدر لا يهدد المساحة التي يشغلها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي – صنيعة أجهزة الاستخبارات الإيرانية وحليف الإيرانيين الأول والرئيس في العراق – وميلشياه المسلحة "فيلق بدر"، في فضاء المشهد العراقي.

لقد نتج عن السياسة الأميركية في العراق صعود الأحزاب الشيعية ذات العلاقات التاريخية الوثيقة بإيران لملء الفراغ الذي خلفته عملية التخريب الشاملة التي قام بها الاحتلال الأميركي لكل مؤسسات الدولة العراقية، وواكب هذا وصول الطيف الشيعي السياسي بمجموع فصائله إلى سدة الحكم في بغداد بعد أن أصبح القوة السياسية الأكبر والأقوى في الشارع العراقي، وكان أن اضطرت الجماعات الشيعية ذات العلاقات غير المتينة بالنظام الإيراني في السابق إلى أن تسير مع التيار في اتجاه موالاة الإيرانيين وخدمة مشروعهم في بلاد الرافدين. وقد كفلت النجاحات السياسية التي حققها حزب الدعوة والمجلس الأعلى لإيران أن تلعب دورا رئيسا في عملية صياغة عراق ما بعد البعث. كما ظلت جماعات التشيع السياسي بالمجمل حريصة على علاقات نشطة بالجمهورية الإيرانية،[91] في إطار تشاور لم ينقطع وزيارات موصولة لطهران. ويذكر في هذا الصدد أنه عقب الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في السابع من شهر مارس آذار من العام 2010، واحتلت فيها القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي المركز الأول بين الكيانات المتنافسة، وبعد أن بدأ علاوي المشاورات لتشكيل الحكومة العراقية

الجديدة برئاسته بحسب ما ينص عليه الدستور العراقي، تدخَّل الإيرانيون للحيلولة دون تشكيل علاوي العروبي التوجهات – والذي أهمل نظام مبارك في مصر وحكام دول الخليج إهمالا جسيما وقاتلا في تقديم الدعم له – للوزارة، ودعوا ممثلين عن قائمتي ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي (حزب الدعوة) والائتلاف الوطني العراقي بزعامة إبراهيم الجعفري (الذي كان يضم المجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم والتيار الصدري)، لزيارة طهران للتشاور بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، لينتهي الأمر بتكليف نوري المالكي بتشكيل الحكومة بعد نجاح الإيرانيين في حشد تيار التشيع السياسي خلفه.[92] وختاما، فإن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الوعي بأبعاد العلاقة التي جمعت بين إيران وشيعة العراق يظل شرطا مهما للغاية لفهم ديناميكية العلاقات الإيرانية – العراقية في حقبة ما بعد البعث.

الخاتمة

مرت السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد سقوط نظام صدام حسين بجملة من التحولات والتغيرات على مستوى الشكل والمضمون. فقد تستر الإيرانيون – منذ ظهور بشائر عملية غزو الأميركيين للعراق، وطوال المدة المتبقية من رئاسة خاتمي لإيران فيما يلقي بكثير من ظلال الشك حول توجهاته

الإصلاحية – خلف شعارات من نوع "الحياد النشط أو الفعال"، و"السعي إلى تحقيق استقرار موجَّه" بعد الاحتلال، ليمارسوا في الواقع لونا من التدخل الحذر المشبوه في الشأن العراقي، ودفعا في اتجاه تغذية العنف ونشر فوضى السلاح والتكريس لانهيار الوضع الأمني وتقويض حالة السلم الأهلي المتآكلة بالكلية لضمان إضعاف العراق وإقصائه من المشهد الإقليمي. وقد تبنوا إستراتيجية ذات حدين حرصوا فيها على تنغيص عيش الأميركيين في العراق، في إطار إدراك أن إيران هي هدف الولايات المتحدة القادم إذا ما صفا لها الأمر في بغداد. في الوقت الذي سعوا فيه جاهدين إلى تفادي الدخول في مواجهة مباشرة مع الأميركيين لا يستطيعون تحمل كلفتها، واضعين نصب أعينهم تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب بالتوازي مع سياق الاحتلال الأميركي للعراق. وقد اهتمت الدولة الإيرانية بتأسيس علاقات متينة بالفاعلين الأساسيين في اللعبة السياسية الجديدة في البلاد، كما دعمت بقوة وعلى نحو ثابت ومطرد قوى التشيع السياسي العراقية وأجنحتها الميلشياوية.

ومع وصول أحمدي نجاد (الراديكالي المتشدد) للسلطة في الثالث من أغسطس آب من العام 2005، والذي تزامن مع تصدر تيار التشيع السياسي الطائفي للمشهد العراقي وهيمنته على مؤسسات الدولة العراقية كنتيجة للاستحقاق الانتخابي البرلماني في ديسمبر كانون الأول من العام نفسه، وافق شِنٌّ طبقة، لتبدأ صفحة جديدة من التدخل الإيراني الممنهج الممتد الأفق في المسألة العراقية، والذي كانت تقف خلفه دوافع قوية تتصل باعتبارات الأمن القومي الإيراني والتأكيد على تعزيزه وتوفير أكبر قدر من الضمانات لمصالحه في النظام الإقليمي الجديد الناشئ. وليس من قبيل المبالغة القول إن حكام بغداد الطائفيين الجدد لم يعودوا إلا دمى بلهاء وعرائس ماريونيت في يد النظام الإيراني يحركها كيف يشاء، لذلك ليس بمستغرب أن تشهد هذه المرحلة صعودا ملحوظا في القوة والنفوذ الإيراني بالدرجة التي شجعت طهران على التلويح برغبتها في الدخول في مفاوضات حول صورة النظام الإقليمي الجديد، لكن وفقا لشروط إيرانية. وهكذا فقد استمرت السياسة الإيرانية المراوغة ثنائية الأبعاد وذات الوجهين التي لا تتورع عن التعاون والتنسيق الأمني مع الأميركيين في العراق في مشاركة لهم في جرائمهم ضد الإنسانية تحت ستار وضع حد للفوضى والعمل على تحقيق الاستقرار، في الوقت نفسه الذي تتواصل فيه جهود الإيرانيين في توجيه ضربات مميتة للوجود الأميركي في بلاد الرافدين بما يمثله من تهديدات مباشرة لأمن إيران داخليا ولسطوتها إقليميا.

وخلاصة القول إن السياسات الإيرانية تجاه العراق قد اتسمت بالمطلق بطابع عدواني يتبنى التدخل في الشأن الداخلي، وتأجيج الصراعات بين الفرقاء العراقيين. وقد اختارت إيران لنفسها أن تكون الأب الروحي والداعم والممول بلا منازع لتيار التشيع السياسي الطائفي في العراق. وعلى حين استأسدت إيران في

مواقفها من القوى السياسية الممانعة لها في بلاد الرافدين من العروبيين وغيرهم، ودفعت في اتجاه تحريض وتأليب أنصارها من الجماعات والأحزاب الشيعية ضدهم، فقد التزمت جانب الحذر والمناورة البراغماتية والمداراة في إدارتها لصراعها مع الأميركيين حول العراق. وقد دفعت حالة الضعف والاهتراء التي مرت بها الدولة العراقية تحت الاحتلال الأميركي إلى فتح شهية الإيرانيين لمزيد من التدخل في الشأن العراقي على نحو غير مسبوق، وهو تدخل لم تعرف له العلاقات بين البلدين مثيلا في العصر الحديث. وقد ظلت هواجس الأمن القومي الإيراني على رأس قائمة أولويات السياسة الإيرانية تجاه العراق.[93] وبالمحصلة، فقد هدفت سياسة إيران تجاه العراق إلى توسيع مجال نفوذ وقوة إيران، والعمل على إعادة بناء النظام الإقليمي على أفضل نحو يمكن أن يخدم المصالح الإيرانية.

الحواشي

1 محمدمهدي مظاهري واعظم ملايي، اشغال عراق (2003 – 2011) از ديدگاه نظريه هاي روابط بين الملل خردگرايي واقع بينانه در برابر انسان گرايي فمينيستي، *فصلنامه روابط خارجي*، سال چهارم، شماره چهارم، زمستان 1391، ص 169 – 196:
http://sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813911606.pdf

2 مجتبی عطارزاده واعظم خانی، فرصت‌ها و چالش‌های شکل‌گیری حکومت اسلامی در عراق پس از پیروزی انقلاب اسلامی ایران، *فصلنامه مطالعات جهان اسلام*، مقاله 5، دوره 1، شماره 2، تابستان 1391، صفحه 115–138:
http://iws.shahed.ac.ir/?_action=articleInfo&article=26

3 الواقعية الجديدة واحدة من أهم المقاربات المعاصرة الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. ويجادل الواقعيون الكلاسيون والجدد بأن القوة هي العامل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية. وتنطلق الواقعية الجديدة من افتراض أن الحرب والنزاعات ظاهرتان غير قابلتين للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدولة. انظر الأب الروحي للواقعية الجديدة كينيث والتز في كتابه التأسيسي:
Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (New York, Random House, 1979)

4 أحمد علي ومايكل نايتس ومايكل آيزنشتات، نفوذ إيران في العراق، *معهد واشنطن*، 6 مايو 2011:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-influence-in-iraq

ومحمود كتابي واحمد راستينه، دكترين تعامل سازنده در سياست خارجي ايران و ژئوپليتيک نوين عراق، *فصلنامه تحقيقات سياسي و بين الملل*، شماره سوم، پاييز 1388، ص 27 – 28:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/27113880302.pdf

5 Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace* (New Haven and London: Yale University Press, 2007), p. 306.

6 Shireen Hunter, *Iran's Foreign Policy in the Post-soviet Era: Resisting the New International Order* (Santa Barbara, CA: Praeger, 2010), p. 216.

7 Nikki Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 373.

8 Associated Press News Archive, Jan. 27, 2003, *Iraqi Opposition Leaders Meet in Tehran*, http://www.apnewsarchive.com/2003/Iraqi-Opposition-Leaders-Meet-in-Tehran/id-d1b9a27e576067341a371a0f3c1a96b1

9 باقر الصراف، قطار المعارضة الصحراوي، *شبكة البصرة*، السبت 9 ربيع الأول 1432 / 12 شباط (فبراير) 2011:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0211/saraf7_120211.htm

IRNA, Tehran, March 1, 2003 -- A conference named "Future of Iraqi Shias" is to be held on March 6, 2003 in Tehran, Ali Adib, a member of the political bureau of Iraq's Islamic Hezb al-Dawa, told IRNA:
http://www.shiachat.com/forum/index.php?/topic/5836-conference-on-future-of-iraqi-shias-to-be-held-in/

10 Jon Western, "American Security, the Use of Force, and the Limits of the Bush Doctrine," In David P. Forsythe, et al. (eds.), *American Foreign Policy in a Globalized World* (New York: Routledge, 2006), p. 110

11 محمد صادق جوكار، روندپژوهى تاثير توسعه نفت عراق بر امنيت ملى ايران، *مركز بين المللى مطالعات صلح*، مرداد 27، 1389:
http://peaceipsc.org/fa/%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%BE%DA%98%D9%88%D9%87%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9%D9%87-%D9%86%D9%81%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A-2/

12 الحياد الفعال أو النشط، مصطلح استخدمه الساسة الإيرانيون منذ حرب الخليج الثانية، ثم كثر تداوله في ردهات مطبخ السياسة الخارجية الإيراني مع الغزو الأميركي لأفغانستان، وهو – وفقا للإيرانيين – موقف وسط محايد يقظ يقوم على مراقبة تحولات الصراعات الدائرة، ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث لتمس الخط الأحمر للمصالح الإيرانية. انظر: احمد نقيب زاده، چالش هاي نظري و عملي در سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران، *فصلنامه بين‌المللى روابط خارجى*، سال اول، شماره دوم، تابستان 1388، ص 33 – 55:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880202.pdf

13 لم يحظ مصطلح "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البنّاءة" أو "التدمير البنّاء" بالذيوع بشكل لافت إلا بعد الغزو الأميركي للعراق، ضمن تصريح لوزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس في حديث أدلت به للواشنطن بوست في شهر إبريل نيسان من العام 2005، في إشارة إلى مشروع يهدف إلى افتعال وإشاعة فوضى مدبرة تؤدي إلى تدمير كل ما هو قائم وخلق وقائع جديدة على الأرض، ومن ثمّ إعادة البناء بما يخدم مصالح القوى المتنفذة والمتورطة في خلق حالة الصراع والتوترات، وقد تزامن تصريح رايس مع انتشار فرق الموت والأعمال الإرهابية في العراق برعاية الولايات المتحدة وإيران؛ الغريمين اللذين اختطفا العراق الذي لم يعد له من أمره شيء، ليتخذا منه مسرحا للصراع بينهما وتصفية حساباتهما. انظر:
كيهان برزگر، سياست خارجي ايران از منظر رئاليسم تهاجمي و تدافعي، *فصلنامه بين‌المللى روابط خارجى*، سال اول، شماره اول، بهار 1388، ص 113 – 153:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/30813880105.pdf

14 التعريف الأكثر اعتمادا للدبلوماسية الوقائية أنها العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. انظر:
Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping* (New York: United Nations, 1992), p. 5: http://www.unrol.org/files/A_47_277.pdf

15 الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق، *مختارات إيرانية*، العدد 42، يناير 2003: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN25.HTM

16 سيروس برنا بلداجى، عراق نوين و بايسته‌هاى استراتژيک ايران، *وبلاگ ايران بازگو*، 1390/6/2:
http://iranbazgoo.persianblog.ir/post/103/

17 محمد زروندی وفاضل فیضی، تجزیه و تحلیل سیاست خارجی آمریکا در عراق پس از 11 سپتامبر، *فصلنامه تخصصی علوم سیاسی*، ص 175 – 213:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6000513901407.pdf

18 امير ساجدي وفرامرز امجديان، تاثير فدراليسم كردستان عراق بر هنجارهاي سياسي و قوميتي كُردهاي ايران، *فصلنامه دانشنامه*، بهار 1390، ص 57 – 80:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6006313908003.pdf

وزهرا پيشگاهيفرد وبهرام نصراللهي زاده، آثار تشكيل حكومت ناحيه اي كردستان عراق بر نواحي كردنشين ايران، *مجله جغرافيا و برنامه ريزي محيطي*، شماره 46، تابستان 1391، ص 189 – 206:
uijs.ui.ac.ir/gep/browse.php?a_id=656&slc_lang=fa&sid=1&ftxt=1

ومرتضى حيدري، *آثار تحولات كردستان عراق پس از سقوط صدام بر كردهاي ايران*، پايان نامه كارشناسى ارشد، دانشگاه آزاد اسلامي واحد كرج، 2012:
http://www.kiau.ac.ir/persian/pdf/1841.pdf

19 جیمز راسل (مترجم: پیروز ایزدی)، ایالات متحده و خلیج‌فارس در قرن 21؛ استراتژی، امنیت و جنگ در عراق، *مجله راهبرد*، شماره 39، بهار 1385، ص 113 – 144:
http://www.bashgah.net/fa/content/show/7454

20 عزت الله عزتی وسهیلا نانوا، سیاست خارجي ايران و چالش هاي فراروي ايران با تغيير ساختار سياسي در عراق، *فصلنامه دانشنامه*، شماره 80 (علوم سياسي)، بهار 1390، ص 140 – 142:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6006313908007.pdf

21 عليرضا ازغندي وصابر كرمي، قوم گرايي و ايجاد نظام سياسي دموكراتيک در عراق، *فصلنامه تخصصى علوم سياسى*، سال چهارم، شماره هفتم، شماره 7، پاييز 1386، ص 5 – 26:
http://www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/6000513860701.pdf

22 بعد الإطاحة بصدام حسين تشكلت سلطة الائتلاف الموحدة في العراق برئاسة بول بريمر، وفي الثاني والعشرين من يوليو تموز من العام 2003 شكلت سلطةُ الائتلاف الموحدة مجلسَ الحكم في العراق. وفي الثامن والعشرين من يونيو حزيران من العام 2004 تم حل مجلس الحكم في العراق وتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (برئاسة إياد علاوي). وفي الثالث من مايو أيّار من العام 2005 حلت الحكومة الانتقالية (برئاسة إبراهيم الجعفري) محل الحكومة العراقية المؤقتة. ثم في مايو أيّار من العام 2006 تشكلت أول حكومة عراقية دائمة برئاسة نوري المالكي. وانظر أيضا: فرزاد پورسعيد، برآورد استراتژيك عراق آينده، *فصلنامه مطالعات راهبردي*، سال سيزدهم، شماره اول، بهار 1389، شماره مسلسل 47، ص 177 – 211:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/4000913894707.pdf

23 إياد علاوي (1945 -): سياسي عراقي من أصول شيعية، تخرج في كلية الطب جامعة بغداد، وكان عضوا في مكتب القيادة القطرية لحزب البعث بالعراق، إلا أنه استقل رسميا من حزب البعث في العام 1975، وانتخب أمينا لحركة الوفاق الوطني العراقي المعارضة في بيروت في العام 1991. وقد تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة في الفترة من 28 يونيو حزيران 2004 إلى 6 إبريل نيسان 2005. وانظر أيضا: عباس نجفى فيروزجايى، انتخابات شوراهاي استاني؛ تغيير آرايش سياسي نيروها در عراق، *معاونت پژوهش هاي سياست خارجي*، مركز تحقيقات استراتژيك، گزارش راهبردي فوق العاده، شماره سيزده، اسفند ماه 1387، ص 1 – 15:

http://www.csr.ir/Pdf/Content1676/13.pdf
ونبی الله ابراهیمی، چشم انداز روابط کشورهای عرب با عراق جدید، *فصلنامه مطالعات راهبردی*، سال سیزدهم، شماره اول، بهار 1389، شماره مسلسل 47، ص 146:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=24&cad=rja&ved=0CD4QFjADOBQ&url=http%3A%2F%2Fquarterly.risstudies.org%2F%3F_action%3DshowPDF%26article%3D892%26_ob%3D42fab1ac53035eaddddd9183908f602a1%26fileName%3Dfull_text.pdf&ei=QVkoUsHRE8-S7Aai44Fo&usg=AFQjCNFJpE38AgdKY0WAaq3hZZJRAY1Nog&bvm=bv.51773540,d.ZGU
24 علي اكبر اسدي، رويكرد آمريكا در عراق و شرايط ايران، گزارش راهبردی، *معاونت پژوهشهای سیاست خارجی*، مرکزتحقیقات استراتژیک، دی 1386:
http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=06&depid=44&semid=1012
25 مقتدى الصدر: الابن الرابع للمرجع الشيعي محمد محمد صادق الصدر. شخصية يلفها الكثير من الغموض. درس في النجف على يد أبيه، وانخرط في ممارسة السياسة مع الاجتياح الأميركي للعراق.
وانظر: زندگی مقتدی صدر ورفع شبهات از او، *وبلاگ علما و جریان صدری*، یکشنبه پانزدهم مرداد 1391: http://www.sadriha.blogfa.com/post/4
26 محمد السعيد إدريس، معضلة إيران في العراق مع مقتدى الصدر، *مختارات إيرانية*، العدد 46، مايو 2004: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN59.HTM
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1600&lang=
ويحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: إستراتيجية الصدر في العراق، *مركز الجزيرة للدراسات*، الأربعاء 6 مارس 2013:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/2013361067361728.htm
وامیررضا بخشی، جریان شناسی سیاسی شیعیان عراق نوین، *سایت رسمی گروه مطالعات افکار نو*، دی ماه 1390: http://www.afkarenow.com/mataleb/iraq.htm
27 فرهاد درويشي وفتح الله پرتو، عراق جدید و استراتژی سیاسی–امنیتی ایران، *سایت پیشکسوتان جهاد و شهادت*، جمعه ۱۹ فروردین ۱۳۹۰:
http://pishkesvat.ir/index.php?option=com_content&view=article&id=172:1390-01-19-13-35-08&catid=1:report
28 صادق زيباكلام ومحمدرضا عبدالله پور، بررسي نقش همگرايي كردها و شيعيان عراق در موفقيت سياستگذاري هاي امنيتي ايران در قبال عراق، *فصلنامه سياست*، مجله دانشكده حقوق وعلوم سياسي، دوره 39، شماره 4، زمستان 1388، ص 47 – 62:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/71613880417.pdf
29 غلامرضا خسروي، مولفه هاي داخلي پايدار و موثر بر سياست خارجي عراق جديد، *فصلنامه مطالعات راهبردي*، سال سيزدهم، شماره اول، بهار 1389، شماره مسلسل 47، ص 59 – 93:
http://www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/4000913894703.pdf
30 حسن كامران وعلي محمدپور وفرهاد جعفري، محيط شناسي ژئوپليتيكي ايران – عراق، *فصلنامه جغرافیا*، سال دهم، شماره 33، تابستان 1391، ص 211 – 252:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/40813913311.pdf

31 ناصر ثقفی عامری، همکاري ايران و آمريکا براي ايجاد ثبات در عراق، پژوهشنامه ايران و آمريکا: تعامل در عرصه عراق، *معاونت پژوهشهای سیاست خارجی*، گروه مطالعات استراتژيک، شهريور 1387:
http://www.isrjournals.ir/fa/middle-east-farsi/1134-special-article-farsi101.html
32 اردشير پشنگ، عصر نوين روابط نظامی-دفاعی ايران و عراق (پخش پايانی)، مرکز *بين المللی مطالعات صلح*، مرکز بين المللی مطالعات صلح، مهر 27، 1391:
http://peaceipsc.org/fa/%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D9%88%DB%8C%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%DB%8C%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%DB%8C%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%B9%D8%B1%D8%A7/
33 عزت الله عزتي وسهيلا نانوا، بررسي تغيير ساختار سياسي عراق از متمرکز به فدراليسم و اثرات آن بر امنيت ملي ايران، *فصلنامه جغرافيايي سرزمين*، سال هشتم، شماره 29 ، بهار 1390:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/6006813902902.pdf
34 عارضت إيران بشدة الاتفاقية الأمنية العراقية – الأميركية 2008 (وصفُ هذه الاتفاقية بالأمنية وصفٌ يجانبه الصواب لاشتمالها على جوانب كثيرة لا تندرج ضمن المسائل الأمنية)، حيث كرَّست لوجود القوات الأميركية في الأراضي العراقية لسنوات عديدة، وأضفت الطابع المؤسسي (مأسست) الدور الأميركي في العراق على نحو هدد المصالح الإيرانية وإستراتيجية التمدد الإيراني في بلاد الرافدين. انظر البنود المعلنة للاتفاقية:
http://www.aljazeera.net/news/pages/23a1185f-1b4c-4166-9e73-00635ad8ef10
ومحمود يزدان فام، چشم‌انداز مناسبات نظامی– امنيتی عراق و آمريکا، *فصلنامه مطالعات راهبردی*، دوره 13، شماره 47، بهار 1389، ص 158 – 161:
http://www.sid.ir/FA/VEWSSID/J_pdf/4000913894706.pdf
35 مراد کاوياني راد وچمران بويه، جايگاه مفهوم فضاي حياتي در شکل گيري سياست خارجي عراق، *فصلنامه بين المللي ژئوپليتيك*، سال هشتم، شماره اول، بهار 1391، ص 112 – 134:
http://www.sid.ir/Fa/VEWSSID/J_pdf/73613912504.pdf
36 علي السيستاني(التاسع من شهر ربيع الأول من العام 1349 / الرابع من أغسطس آب من العلم 1930 –)، أحد أكبر المرجعيات الشيعية في العراق. ولد في مشهد، وفي العام 1951 انتقل من قم إلى النجف. فرض عليه صدام حسين الإقامة الجبرية في منزله حتى وقع الاجتياح الأميركي للعراق. انظر: مصطفي غلامي قمي، نقش شيعيان و رهبران مذهبي در تحولات سياسي و اجتماعي عراق در سده اخير، *فصلنامه شيعه شناسي*، سال پنجم، شماره 17، بهار 1386، ص 186 – 190:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/48913861706.pdf
37 فرج الله قاسمي، مرجعيت و سياست در عراق پس از اشغال؛ با تاکيد بر انديشه آيت الله سيستاني، *فصلنامه علوم سياسی*، سال دوازدهم، شماره چهل و پنجم، بهار 1388، ص 111 – 142:
http://www.ensani.ir/storage/Files/20120329103446-2077-23.pdf
38 محمد الأنور، علاوي يتهم إيران بالتدخل في تشكيل الحكومة العراقية، *جريدة الأهرام* – الطبعة العربية، 31 مارس 2010:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=111656&eid=1613

39 محمود واعظی، تعامل ایران و آمریکا در عراق، *همشهری دیپلماتیک*، سال دوم، شماره چهاردهم، نیمه خرداد 1386:
http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=07&&depid=44&semid=974
40 صادق العراقي، زيباري: محادثات إيجابية وبناءة بين واشنطن وطهران؛ حوار أمريكي إيراني "مباشر" في مؤتمر بغداد وخليل زاد يشدد على محاربة "مصدري العنف" للعراق، *جريدة الرياض*، الأحد 21 صفر 1428 – 11 مارس 2007، العدد 14139:
http://www.alriyadh.com/2007/03/11/article231961.html
41 داود الشريان، *الغزل السياسي في شرم الشيخ*، موقع قناة العربية؛ نقلا عن *جريدة الحياة اللندنية*، الأربعاء 22 ربيع الثاني 1428 – 9 مايو 2007:
http://www.alarabiya.net/views/2007/05/09/34257.html
42 حیدرعلی مسعودی، رابطه ایران و آمریکا و تاثیر آن در امنیت خلیج فارس، *مرکز بین المللی مطالعات صلح*، فروردین 16، 1389:
http://peaceipsc.org/fa/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D9%87-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A2%D9%85%D8%B1%DB%8C%DA%A9%D8%A7-%D9%88-%D8%AA%D8%A7%D8%AB%DB%8C%D8%B1-%D8%A2%D9%86-%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA /
43 تأسست النواة الأولى لحزب الدعوة في العام 1957، وكان للمرجع الشيعي محمد باقر الصدر (قتل هو وأخته في الثامن من إبريل نيسان 1980) دور رئيس في لجنة قيادة الحزب. دخل الحزب في محطات من المصادمات الدامية مع نظام البعث الحاكم. وبعد سقوط نظام صدام حسين شارك الحزب في الحياة السياسية العراقية بقوة. انظر: محمدباقر خرمشاد واحمد نادري، نقش حزب الدعوة الاسلامیه در گفتمان مقاومت جنبش شیعي عراق، *فصلنامه شیعه شناسي*، سال نهم، شماره 33، بهار 1390، ص 167 – 200:
http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/48913903305.pdf
وعلی دوستی، حزب الدعوه عراق چگونه شکل گرفت؟، *وبلاگ دشت آبی قزوین*، بهار 1391:
http://09122816620.blogfa.com/post/309
وفرزاد پورسعید، حزب الدعوه اسلامي عراق گذر از اسلامگرایی به پسااسلامگرایی، *ماهنامه علوم انسانی مهرنامه*، شماره 10 فروردین 1390:
http://www.mehrnameh.ir/article/1729/%D9%BE%D8%A7%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%B1%DB%8C%D8%B3%D8%AA%E2%80%8C%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86
44 Bassam Alloni, "Q&A: Iraqi Vice President Ibrahim al-Jafaari," *United Press International*, August 11, 2004, http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2004/ 08/11/QA-Iraqi-Vice-President-Ibrahim-Jaafari/UPI-93711092255502/
45 أدى انعدام الأمن إلى إحجام الكثير من الناخبين في أربعة من محافظات العراق، والتي تضم نحو ربع سكان البلاد، عن التصويت وشملت تلك المحافظات محافظتين من بين أكبر ثلاث محافظات عراقية وهما محافظة بغداد ومحافظة نينوى، إلى جانب مدينتي الفلوجة وتكريت ذات الأغلبية السنية. وبينما كان هناك إقبال كبير على التصويت في المناطق الشيعية والكردية، فقد قاطع العرب السنة

الانتخابات أو وجدوا صعوبة في التصويت بسبب أعمال العنف التي استهدفت بها مناطقهم على نطاق واسع. وأكدت مفوضية الانتخابات أن أكثر من 15 ألف ناخب في محافظة نينوى لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم، وأن عددا من مراكز الاقتراع لم يُفتَح بسبب عدم حضور الموظفين، وتحدث المسئولون عن وقوع حالات تلاعب وعمليات نهب لعدد من مراكز الاقتراع من قِبَل مسلحين وسرقة قسائم اقتراع وترهيب عاملين في بعض مراكز الاقتراع. انظر: اسماعيل مهاجر، اكثر كرسيهاى پارلمان عراق در دست شيعيان، *سايت فارسى بى بى سى*، شنبه 21 ژانويه 2006:
http://www.bbc.co.uk/persian/news/story/2006/01/060120_he-iraqelections.shtml

46 إبراهيم الأشيقر الملقب بالجعفري (25 مارس 1947 –): ولد في كربلاء، انخرط في صفوف حزب الدعوة في العام 1966، وتخرج في كلية الطب بجامعة الموصل. انظر: احمد پورحسينى، ابراهيم جعفرى، *وبلاگ جوان مسلمان*، چهارشنبه 4 مرداد 1391:
http://javan92110.mihanblog.com/post/68

47 Anthony H. Cordesman and Charles Loi, *U.S. And Iranian Strategic Competition: Competition between the US and Iran in Iraq*, (Washington, DC) : Center for Strategic and International Studies, March 2, 2011, p. 18, http://csis.org/files/publication/110302_Comp_between_US_Iran_in_Iraq.pdf

48 نوري كامل محمد حسن المالكي (20 يونيو حزيران 1950 –): حاصل على ماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل. انضم إلى حزب الدعوة في العام 1970. وانظر: نگاهي به زندگينامه نخست وزير جديد عراق، *روزنامه شرق*، شماره 765، 1385/2/31، صفحه 3 (جهان):
http://www.magiran.com/npview.asp?ID=1076669

49 Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, *Iraq After US Withdrawal: The Search for Security and Stability*, Washington D.C., CSIS Center for Strategic and International Studies, July 3, 2012, p. 52,
http://csis.org/files/publication/120702_Iraq_After_US_Withdrawal.pdf

50 Anthony H. Cordesman and Charles Loi, op. cit., p. 19.

51 على اكبر اسدى، دولتسازى در عراق جديد و چالشهاى فرارو، *معاونت پژوهشهاى سياست خارجى*، گروه مطالعات خاورميانه و خليج فارس، مركز تحقيقات استراتژيک، خرداد 1386:
http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=06&&depid=44&semid=810

Michael Eisenstadt, Michael Knights, and Ahmed Ali, *Iran's influence in Iraq: Countering Tehran's whole-of-government approach*, Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, April 1st, 2011, http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus111.pdf

52 على أن الوضع قد عاد إلى أسوأ مما كان عليه خلال السنوات الأربع التالية من رئاسة المالكي للوزراء (2010 – 2013) ليتراوح المعدل اليومي لعدد القتلى من العراقيين ليصل إلى ما بين 15 – 20 شهيدا وأضعاف هذا من الجرحى والمعاقين، إضافة إلى خسائر مادية جسيمة جدا على أيدي الميلشيات المسلحة. كاظم حبيب، حصاد سبع سنوات عجاف من حكم نوري المالكي!، *الحوار المتمدن*، 2013/6/24: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=365826

53 طهمورث غلامي، رابطه پيچيده هويت، دولت و امنيت در عراق، *مركز بين المللى مطالعات صلح*، آبان 10، 1390:
http://peaceipsc.org/fa/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D9%87-%D9%BE%DB%8C%DA%86%DB%8C%D8%AF%D9%87-%D9%87%D9%88%DB%8C%D8%AA%D8%8C%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA-%D9%88 %D8%A7%D9%85%D9%86%DB%8C%D8%AA-%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/

54 محسن صبرى، تحولات در ساختار سياسي عراق و تثبيت دموكراسي، *وبلاگ سياست در روابط بين الملل*، 2010/1/4: http://www.irpolitics.blogfa.com/post-8.aspx

55 Anthony H. Cordesman and Charles Loi, op. cit., p. 20.

56 انظر: صفاءالدين ترابيان، نگاهي به تاريخچه، سوابق و گرايش مجلس اعلاى انقلاب اسلامى عراق، *روزنامه همشهرى*، سه شنبه 26 فروردين 1382 / 15 آوريل 2003، شماره 3023:
http://www.hamshahrionline.ir/HAMNEWS/1382/820126/world/intep.htm

57 محمد باقر الحكيم (8 يوليو تمّوز 1939 – 29 أغسطس آب 2003): ابن المرجع الشيعي الكبير محسن الحكيم. ولد في النجف وتلقى فيها تعليمه الحوزوي. انتقل إلى إيران مناهضا لنظام صدام حسين، ثم عاد إلى العراق مجددا مع الغزو الأميركي. ثم ليغتال لاحقا في ظروف وملابسات غامضة. انظر: عبدالكريم پاک نيا، *گلشن ابرار*، جلد ششم، ص 305 – 316:
http://nbo.ir/View/Learned/LearnedPropertiesSlide.aspx?LearnedID=116#panel Biography

58 فتحي مجدي، قوات فيلق بدر بملابسها السوداء، *مأرب برس*، الخميس الأول من مارس – آذار 2007: http://marebpress.net/articles.php?id=1235

59 علي نوري زاده، الحرس الثوري يرافق مقاتلي «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» وحزب الدعوة في عبور الحدود إلى العراق؛ مصادر إيرانية أكدت أن طهران جهزت عناصرها بأسلحة خفيفة وأموال ومعدات إذاعية للمساعدة في فرض «أمر واقع» في 11 مدينة عراقية، *جريدة الشرق الأوسط*، الجمعة 22 صفر 1424 هـ، 25 ابريل 2003، العدد 8914:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=167325

60 وكالات الأنباء، محمد باقر الحكيم في البصرة اليوم بعد 23 سنة في المنفى، *صحيفة الوسط البحرينية*، العدد 246، السبت 10 مايو 2003، الموافق 9 ربيع الأول 1424:
http://www.alwasatnews.com/246/news/read/207090/1.html

61 باقر الحكيم في البصرة اليوم، *جريدة البيان الإماراتية*، السبت 9 ربيع الأول 1424، الموافق 10 مايو 2003:
http://www.albayan.ae/one-world/2003-05-10-1.1243889

62 نبيل الحيدرى، المجلس الأعلى الإسلامى العراقى فى الميزان، الحلقة 8؛ محمد باقر الحكيم، *الحوار المتمدن*، العدد: 3378، 2011/5/27:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260675

63 عبد العزيز الحكيم (1950 – 26 أغسطس آب 2009): أصغر أبناء المرجع الشيعي محسن الحكيم. درس في النجف، ثم انتقل مع أخيه محمد باقر الحكيم إلى إيران للالتحاق بصفوف الشيعة المعارضين لصدام حسين. ولعب أدوارا بارزة في الحياة السياسية العراقية بعد سقوط نظام البعث. انظر: زندگينامه سيد عبدالعزيز حكيم، *پايگاه خبرى الف*، چهارشنبه، 4 شهريور 1388:
http://alef.ir/vdcdos0k.yt0xz6a22y.html?52304

64 *"Iraqi National Alliance"*, Carnegie Endowment for International Peace, June 1, 2010, p. 2, http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/d-iq/dv/d-iq20091202_04_/d-iq20091202_04_en.pdf

65 كاظم حبيب، السيد عبد العزيز الحكيم وموضوع الفيدرالية الشيعية!، *الحوار المتمدن*، العدد: 1287، 2005/8/15: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43201

وهيئة التحرير، السيد عبد العزيز الحكيم: إن موقف الائتلاف العراقي موحد إزاء الفيدرالية، *وكالة أنباء بُراثا*، 2006/8/29: http://www.burathanews.com/news_article_6824.html

66 حسن تلاشان، دورنماي ژئوپليتيک شيعه در عراق، *فصلنامه شيعه شناسي*، سال هشتم، شماره 31، پاييز 1389، ص 114 – 128: http://sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/48913893104.pdf

67 رويترز – بيروت، العراق وإيران يتفقان على مشروعات طاقة كبيرة، *صحيفة الوسط البحرينية*، العدد 1045، الأحد 17 يوليو 2005 الموافق 10 جمادى الآخرة 1426: http://www.alwasatnews.com/1045/news/read/479002/1.html

والمحررون، فاضل الجلبي: الاتفاق النفطي العراقي – الإيراني لم يبن على أسس اقتصادية، *موقع ضوء الأخبار*، السبت 30 يوليو 2005: http://globalnewscombined.com/news/print_copy/1180076

ووكالة الأنباء الألمانية – القاهرة، مسئول عراقي سابق: الاتفاق النفطي مع إيران لن يساعد على حل مشكلة المشتقات النفطية، *صحيفة الوسط البحرينية*، العدد 1059، الأحد 31 يوليو 2005 الموافق 24 جمادى الآخرة: http://www.alwasatnews.com/1059/news/read/480909/1.html

68 محادثات جديدة بين الولايات المتحدة وإيران حول العراق خلال أيام، *وكالة الأنباء الفرنسية*، 2007/12/5: http://afp.google.com/article/ALeqM5he3SaLllo1lZUkR1ELOYIz6ewIRQ

69 محمد عباس ناجي، أزمات السياسة الخارجية الإيرانية: رؤية داخلية، *مختارات إيرانية*، العدد 69، إبريل 2006: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN64.HTM

والمحررون، إيران ترفض إجراء محادثات مع الولايات المتحدة حول العراق، *موقع راديو سوا*، 2006/6/18: http://www.radiosawa.com/articleprintview/174752.html

70 معد فياض، مؤسسة «شهيد المحراب» لـ«الشرق الأوسط»: لا نتلقى أي دعم مالي من الحكومة الإيرانية؛ ردا على تصريحات لمثال الآلوسي رئيس حزب الأمة العراقية، *صحيفة الشرق الأوسط اللندنية*، العدد 10924، السبت 23 شوال 1429/ 25 أكتوبر 2008: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=492176&issueno=10924#.UeFCUqyCDFg

71 انظر: نبيل الحسن، التيار الصدري وكذبة الانتماء العروبي، *الحوار المتمدن*، العدد 2079، 2007/10/25: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=113263

72 علي نوري زاده، خلاف في إيران حول المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق: خاتمي يدعم الحكيم و«الحرس» يساند الصدر وقم تريد تنصيب الحائري؛ عبد العزيز الحكيم ينقل في أول زيارة له إلى طهران ما تعتبره الإدارة المدنية الأميركية حدود التدخل الإيراني، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، الأربعاء 10 شعبان 1424، 8 أكتوبر 2003، العدد 9080: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9080&article=196738&feature=#.UeP0T6yCDFg

73 حسن الرشيدي، اللعبة الإيرانية في أرض الرافدين، *مجلة البيان*، العدد 203، رجب 1425، أغسطس / سبتمبر 2004، السنة 19، ص 18:
http://islamport.com/w/amm/Web/135/5036.htm
Abbas William Samii, The Nearest and Dearest Enemy: Iran after the Iraq War, *Middle East Journal of International Affairs*, vol. 9, n. 3, September 2005, pp. 38-39,
http://www.gloria-center.org/meria/2005/09/samii%20pdf.pdf
74 إيران في العراق ما مدى النفوذ؟، *كرايسز جروب*، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط، 21 آذار (مارس) 2005، ص 23.
75 عمر البشير الترابي، قرن من الحراك الديني السِّياسي الإسلاموي في العراق؛ عمامات وجلابيب.. وربطات العنق، قراءة وحوار حول كتاب رشيد الخيّون: 100 عام من الإسلام السّياسي بـــالعراق، (1) الشّيعة، *مجلة المجلة*، الاثنين، 1 أغسطس 2011:
http://www.majalla.com/arb/2011/08/article2214
76 علي نوري زاده، مصدر إيراني: الحرس الثوري درب 1000 من أنصار مقتدى الصدر على حرب العصابات والتفجيرات؛ كشف أن التدريبات جرت في 3 معسكرات قرب الحدود مع العراق وترافقت مع مساعدات مالية بـــ80 مليون دولار، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، الجمعـــة 17 صفـــر 1425، 9 إبريل 2004، العدد 9264:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9264&article=227636&feature=#.UehonayCCf4
77 Michael Howard, Mahdi army commanders withdraw to Iran to lie low during security crackdown, *The Guardian*, Thursday 15 February 2007, http://www.guardian.co.uk/world/2007/feb/15/iraq.iran
78 وليد الزبيدي، حرب النجف.. حرب أميركية بأيد عراقية، *موقع الجزيرة نت*، الأحد 17 شعبان 1425، 3 أكتوبر 2004:
http://www.aljazeera.net/home/print/466530fd-e741-4721-acd2-a85c1ce6092a/bc49c66c-0e8f-4ec2-bee8-4d1c13958412
ومعد فياض، مقتدى الصدر.. زعيم بالصدفة؛ تياره تميز بمواقفه الوطنية والمناوئة للوجود الأميركي.. ويحمل اليوم مفاتيح مهمة لتشكيل الحكومة المقبلة، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، الجمعـــة 8 جمـــادى الأولى 1431، 23 إبريل 2010، العدد 11469:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=566440#.UevSM6yCCf4
79 محمد السعيد إدريس، معضلة إيران في العراق مع مقتدى الصدر، *مختارات إيرانية*، العدد 46، مايو 2004:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1600&lang =
80 محمد السعيد إدريس، *إيران وتركيا والحرب على العراق، حولية أمتي في العالم*، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 778:
http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7.pdf
81 خامنئي يتراجع عن مواقفه الداعمة لمقتدى الصدر، *موقع البينة*، أرشيف الأخبار، 16 إبريل 2004: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=470&lang=

82 علي نوري زاده، مصدر إيراني: طهران اتخذت قرارا بوقف الدعم لمقتدى الصدر ومنع التسلل إلى العراق؛ أكد أن إيفاد صادقي إلى العراق يهدف إلى ترميم العلاقات مع مجلس الحكم، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، الخميس، 23 صفر 1425، 15 ابريل 2004، العدد 9270:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=228739

83 طهران اتخذت قرارا بوقف الدعم لمقتدى الصدر ومنع التسلل إلى العراق، *جريدة دنيا الوطن*، 2004/4/14:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2004/04/14/4744.html

84 حسن الرشيدي، اللعبة الإيرانية في أرض الرافدين، ص 18، ومحمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، *مجلة السياسة الدولية*، 1 اكتوبر 2005:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221543&eid=327

85 طهران: نحاور جميع الفئات؛ مقتدى الصدر يزور إيران، *جريدة القبس الكويتية*، 2006/1/22:
http://www.alqabas.com.kw/node/123083
ونقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية، الصدر يتعهد بدعم أي دولة جارة تتعرض لهجوم، *جريدة ايلاف الإلكترونية اللندنية*، الأحد 22 يناير 2006:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2006/1/122302.htm

86 وكالة الأنباء الفرنسية، مقتدى الصدر يعود من إيران إلى النجف بعد غياب منذ مطلع 2007، *بوابة جريدة الأهرام*، 2011/1/5: http://gate.ahram.org.eg/News/28991.aspx

87 خلود عدنان، أحداث البصرة.. مسؤولية الموقف، *صحيفة الأخبار العراقية*، السبت 29 مارس آذار 2008: http://www.akhbaar.org/home/2008/03/44703.html?print
http://alakhbaar.org/home/2008/03/44703.html
ومعد فياض وآخرون، العراق: «صولة الفرسان» تجتاح البصرة والجنوب؛ عشرات القتلى وتقارير عن تفجير جيش المهدي جسر القرنة، *جريدة الشرق الأوسط اللندنية*، الأربعاء 17 ربيـــع الأول 1429، 26 مارس 2008، العدد 10711:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=464288#.UfgUaazt5zI

88 وكالة الأنباء الفرنسية ويونايتد برس ورويترز، الحياة تعود إلى بغداد والجنوب بعد توقف المعارك؛ حصيلة صولة الفرسان : مقتل 215 مسلحاً وإصابة 600 واعتقال 155، *جريدة الجريدة الكويتية*، الثلاثاء 1 إبريل 2008: http://www.aljarida.com/news/index/235776/
http://www.aljarida.com/news/print_news/235776

89 غازي العريضي، صولة الفرسان وجولة أميركا وإيران، *جريدة الرياض*، الأحد 29 ربيع الأول 1429، 6 أبريل 2008، العدد 14531:
http://www.alriyadh.com/2008/04/06/article332213.html

90 تبنت الحوزة الناطقة منهج التفاعل والانفتاح على الشارع الشيعي العراقي ومعايشة همومه إلى درجة وصمتها بالشعبوية، كما ركزت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم الفصل بين الديني والسياسي. انظر: غلامرضا خواجه سروى ومريم رحمنى، انقلاب اسلامي ايران و گفتمان سياسي شيعه در عراق، *پژوهشنامه انقلاب اسلامى*، سال اول، شماره 3، تابستان 1391، ص 47 – 48: http://www.sid.ir/fa/VEWSSID/J_pdf/4006813910302.pdf

91 ناصر تقفى عامرى، عراق جديد: تغييرات ژئوپوليتيک، *مجله راهبرد*، شماره 39، بهار 1385، ص 115 – 131:

http://www.csr.ir/departments.aspx?abtid=07&&depid=44&semid=929

92 وكالة الأنباء الفرنسية (طهران)، المالكي يزور إيران لحشد التأييد وسط اعتراض علاوي، جريدة *الرياض*، الاثنين 10 ذي القعدة 1431، 18 أكتوبر 2010، العدد 15456:
http://www.alriyadh.com/net/article/569215
file:///C:/DOCUME~1/ADMINI~1/LOCALS~1/Temp/article569215.html

93 محمد مودب، فرايند دولت-ملت سازى در عراق و تاثير آن بر امنيت ملى ج.ا.ايران، *مركز بين المللى مطالعات صلح*، فروردين 16، 1389:
http://peaceipsc.org/fa/%D9%81%D8%B1%D8%A7%DB%8C%D9%86%D8%AF%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D8%B2%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%A7%D8%AB%DB%8C%D8%B1-%D8%A2%D9%86/